

KINGDOM OF SAUDI ARABIA

Ministry of Higher Education

KING ABDULAZIZ UNIVERSITY

Faculty of Arts and Humanities



المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة الملك عبد العزيز

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

Ref. ....

Date .....

Encl. ....

الرقم ٣٨/٤٢٤/د

التاريخ ١٤٢٢/٥/٥هـ

المرفقات .....

حفظه الله

سعادة الدكتور: محمد بن عبد الكريم حبيب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد:

إشارة إلى تحكيكم ونشر بحثكم الموسوم:  
دور الأسواق الدورية في التنمية الإقليمية: دراسة تطبيقية على منطقة جازان، والذي شاركتم به في  
الندوة الجغرافية السادسة لأقسام الجغرافيا بجامعة المملكة التي انعقدت في رحاب جامعة الملك عبد  
العزيز خلال الفترة: ١٤-١٦/١١/١٤١٩هـ.

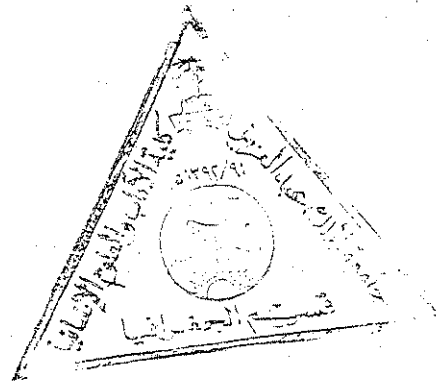
يسرنا أن نفيديكم بقبول البحث المذكور أعلاه للنشر في الكتاب العلمي للندوة وذلك بعد أن تمت  
عليه الموافقة من قبل المحكمين.

هذا وتقبلوا خالص تحياتي ،،،،

منسق لجنة البحوث والمضاربات

د. محمد بن عبد الحميد مشيخ

١٤٢٢/١١/٢



## دور الأسواق الدورية فى التنمية الإقليمية: دراسة تطبيقية على منطقة جازان

### ملخص

تلعب الأسواق الدورية دورا أساسيا فى عملية التنمية الإقليمية. ويؤكد الباحث على ضرورة دراسة هذا الدور من خلال التقصى عن العلاقة بين عملية التنمية الإقليمية من جانب وخصائص عنصري الموضع والموقع والذان يوفران عوامل نجاح هذه الأسواق فى القيام بمهمتها فى عملية التنمية الإقليمية من جانب آخر.

يؤكد الباحث على أن الموضع والموقع يشكلان الخصائص الأساسية لأي موقع. ويعنى الموضع بوصف الصفات الداخلية للموقع بينما يهتم الموقع بتعريف العلاقات المكانية التى تربط هذا الموقع بغيره من المواقع. وبالرغم من هذا الإختلاف بينهما إلا أن كلا منهما يكمل الآخر.

ويرى الباحث أن إهمال دراسة دور الموقع فى عملية التنمية ترتب عليه إهمال الجوانب المتعلقة بالإرتباطات المكانية بين المواقع. وتسبب هذا الإهمال بدوره فى عدم النظر فى فرص التنمية الإقليمية التى تستند على إستثمار هذه الإرتباطات لمصلحة عملية التنمية.

وسيركز الباحث فى دراسته لهذين الجانبين على الجانب التطبيقى المتعلق بعملية التنمية الإقليمية فى منطقة جازان. وسيتم هذا بالتأكيد على كيفية تعميق توظيف معرفتنا بهما لخدمة عملية التنمية الإقليمية فى هذه المنطقة وفى تلافى القصور فى مجال التخطيط فى نفس الإقليم.

## المقدمة

تهدف عملية التخطيط للتنمية الإقليمية فى أى دولة إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية فى الأقاليم التى تعاني من تخلف فى هذه الأوضاع وذلك لأجل الإرتقاء بمستواها ليصل إلى المستوى الوطنى للدولة المعنية. ويتم تحقيق هذا بوسائل منها وضع مشروعات خاصة لرفع معدلات الإنتاج وكفاءته وإلى تنويع القاعدة الاقتصادية كما يتم بوضع مشروعات غرضها تقديم خدمات إجتماعية فى الأقاليم المستهدفة بعملية التنمية. ويمكن وصف هذه الجهود بأنها تهدف إلى تطوير الإمكانيات الداخلية لهذه الأقاليم.

ولا تعتبر جهود تطوير الإمكانيات الداخلية كافية فى حد ذاتها إذا لم تصاحبها جهود مماثلة تهدف إلى تحسين ظروف الإرتباطات المكانية للأقاليم المستهدفة بعملية التنمية. إذ لا يمكن تحقيق مقاصد التنمية المشار إليها أعلاه فى حالة عدم قدرة هذه الأقاليم على توظيف التحسينات التى طرأت على إمكانياتها الداخلية فى زيادة حركة التبادل التجارى بين أجزاءها المختلفة وبينها وبين العالم الخارجى. فمثل هذا التبادل يساهم بقسط كبير فى عملية التنمية الإقليمية وزيادة الدخل الإقليمى عن طريق زيادة الإنتاج وتحديثه وتسهيل تدفق الإستثمارات وإنتشار الإبتكارات من خارج هذه الأقاليم إلى داخلها.

يتضح مما سبق إذا أن التنمية الإقليمية، كمشكلة جغرافية يشكل الإقليم الإطار المكانى لها، يجب أن تتضمن خططا لإحداث تطور فى خصائص  
عنصري

الموضع والموقع واللذان يشكلان الخصائص الأساسية لأي إقليم. ويختص

العنصر الأول بما يمكن تطويره داخل الإقليم المستهدف بعملية التنمية بينما يختص الثانى بتطوير العلاقات المكانية التى تربط أجزاء هذا الإقليم ببعضها كما تربط هذا الإقليم بما حوله.

### دراسة الموضع والموقع كجانبيين مختلفين لمفهوم الموقع:

أشار عدد كبير من الجغرافيين ( Broek and Webb, 1978, 10; Hardwick and Holtgrieve, 1990, 53; Lowe and Pederson, 1983, 230; Yeates and Garner, 1980, 37, Ullman, 1980, 13 ) إلى حقيقة وجود جانبيين مختلفين لمفهوم الموقع " Location " هما الموضع " Site " والموقع " Situation " (١). ويشكل هذان الجانبين الخصائص الأساسية لموقع أي إقليم كما أن كلا منهما يعد فى نفس الوقت مكملًا للآخر. فلا يمكن أن يوصف أي موقع بالرجوع إلى واحد من هذين الجانبين فقط. ويعنى الموضع بالصفات الداخلية للموقع وذلك فيما يختص بأمور مثل التربة والمناخ والثروات الطبيعية والصفات الديموغرافية بينما يهتم الموقع بتحديد الموقع من حيث علاقته مع المواقع الأخرى أي أنه يتعلق بدراسة الموقع النسبى والإرتباطات المكانية بين أي موقع وغيره من المواقع. وتتطلب دراسة الموقع لهذا ضرورة التأكيد على مفاهيم مثل التبادل التجارى " Circulation " وإنتشار المعلومات " diffusion " والتكامل الإقليمى " regional interdependence " والمركزية " centralization " ( Ullman, 1980, 13 ).

أما من حيث المنهجية فيتطلب إستخدام مفهوم الموضع منهجية تعتمد على وصف وتحليل العلاقة بين الإنسان والبيئة وذلك لأن دراسة الموضع تختص بالتقصى عن الظروف الداخلية، البيئية وغيرها، للإقليم الذى يخضع للدراسة. ويتطلب إستخدام مفهوم الموقع منهجية تعتمد على أسس التحليل

المكانى (٢) التى يتم بموجبها توظيف عناصر تتعلق بمفهوم الموقع مثل المسافة والموصلية " إمكانية الوصول " وقابلية النقل والتكاملية والتفاعل المكانى والتى تصف المزايا الموقعية. ويتمتع هذا المنهج بإمكانياته على تحليل كيفية عمل هذه العناصر لتفسير دورها فى مسيرة التنمية الإقليمية. ويتمتع هذا المنهج أيضا بقدرته على إيجاد تفسيرات خاصة عن الفائدة الموقعية التى يتحصل عليها أي مكان من إرتباطه وتفاعله مع أماكن أخرى.

#### أهداف وخطة البحث :

يتمثل الهدف الأول من هذا البحث فى التعريف بأهمية دراسة مفهومي الموضع والموقع كعنصرين متكاملين وذلك لأجل الوصول إلى فهم كامل للظروف المكانية لأي إقليم مستهدف بعملية التنمية. وتساهم نتائج هذه المعرفة فى التعرف على الإمكانيات التى يوفرها موقع مثل هذه الأقاليم لتحقيق أهداف التنمية.

ويتعلق الهدف الثانى من هذا البحث بالجانب التطبيقي من خلال دراسة إمكانيات التنمية الإقليمية لمنطقة جازان من حيث خصائص الموضع والموقع. وسيركز الباحث على كيفية توظيف المعرفة بهذين العنصرين لخدمة عملية التنمية الإقليمية فى هذه المنطقة. وسيتم توضيح أن إمكانية نجاح جهود التنمية الإقليمية تعتمد كثيرا على توجه هذه الجهود نحو تحسين ظروف الموضع والموقع وليس أحدهما فقط.

تعتمد خطة هذا البحث على تقسيم منطقة جازان إلى أقاليم بيئية إنتاجية يتم من خلالها التعرف على إمكانيات التنمية لكل إقليم على حدة. وفيما يخص ظروف الموضع سيتم وصف وتحليل الإمكانيات الإنتاجية لكل إقليم مع التركيز على الإنتاج الزراعى الذى يتخصص به هذا الإقليم. ويتم هنا تحديد العوامل البيئية الإنتاجية التى توفر ميزات تفاضلية لكل إقليم لإنتاج محاصيل معينة.

وسيتم البحث عن نوع المشروعات المناسبة لتحسين أداء الظروف الإنتاجية المتوفرة وإمكانيات إنتاج فائض يصدر إلى الخارج.

أما من حيث الموقع فستتم دراسة الارتباطات المكانية المتوفرة بين كل إقليم وآخر داخل منطقة جازان، وذلك كما تتضح في عملية التبادل التجاري بين هذه الأقاليم. وسيتم التأكيد في هذا الصدد على دور هذه الارتباطات في خدمة التنمية الإقليمية بها.

ويستدعى مذكر إجراء دراسة تحليلية عن الأسواق الدورية في منطقة جازان كنقاط للتبادل التجاري يتم بواسطتها جمع الفائض الزراعي الخاص بكل إقليم " Collection Points " لأجل تصريفه إلى خارجه. ويسعى الباحث من هذا إلى الكشف هذا عن دور هذه الأسواق في حركة التبادل التجاري الإقليمية والخارجية لمنطقة جازان. وتوضح هذه الدراسة بشكل جلي كيفية توظيف النظام الذي تقوم عليه هذه الأسواق لعنصري الموضع والموقع لإتاحة قدر كبير من التحكم في المساحة الجغرافية وللتغلب على عاملي المسافة والزمن.

دور تطوير الموقع والعلاقات المكانية فى عملية التنمية الإقليمية:  
قراءة فى الدراسات السابقة

لا يقتصر الهدف من التنمية الإقليمية على مقصد واحد. كما أن الإستراتيجية التى تتبعها هذه التنمية يجب أن لا تقتصر على وسيلة واحدة لبلوغ أهدافها. وينطبق هذا الأمر خصوصا على موضوع التنمية الريفية والتى لا يقصد منها العمل فقط على زيادة الدخل وتحسين الخدمات الإجتماعية ولكن يقصد منها أيضا بذل جهود مماثلة تهدف إلى دمج فقراء الريف فى الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية على مستوى الدولة المعنية ( Wulf, 1978, 64 ).

وتعنى التنمية الإقليمية بالمفهوم الواسع السابق ذكره حتمية عدم إقتصر جهود التنمية على تطوير ظروف الموضوع، أي الظروف الداخلية للإقليم المستهدف بالتنمية. فلا يجب أن تنحصر الجهود على إجراءات لتحسين موارد البيئة الطبيعية أو خلق مشاريع التصد منها زيادة وتحسين إنتاج السلع التى تتمتع المنطقة الموجهة نحوها التنمية بمزايا تفاضلية فيها. ويعنى هذا أنه فيما يختص بالتنمية الريفية أن الجهود الموجهة لتنمية الريف يجب أن لا تقتصر على مشاريع لتحسين الإنتاج الزراعى ( المصدر السابق ). فالتنمية الإقليمية الريفية تحتاج فى الوقت نفسه إلى جهود مماثلة لتحسين ظروف الموقع الخاصة بالإقليم المعنى بعملية التنمية. ويتطلب هذا الشق من الجهود الموجهة للتنمية الإقليمية الإهتمام بتطوير الإرتباطات المكانية " Spatial Linkages " التى تربط أجزاء هذا الإقليم ببعضه البعض كما يرتبط هذا الإقليم بموجبها مع العالم الخارجى. ويتم الإهتمام هنا بالعناصر التالية التى يختص بها مفهوم الموقع وهى: التفاعل المكانى والمركزية والموصلية " إمكانية الوصلية " وقابلية النقل والمسافة والفرصة البيئية " الفرصة التداخلية ".

يتضح مما سبق إذا أنه يوجد نوع من التكامل بين مفهومي الموضوع والموقع في عملية التنمية الإقليمية. وقد نبه ألمان ( Ullman, 1960, 29 ) فى وقت مبكر إلى هذه الحقيقة بتأكيد على أن الفقر فى الموارد الطبيعية لا يمكن أن يكون سببا فى التخلف الإقتصادى لأي منطقة إذ أن هنالك أسباب أخرى تتعلق بموقع هذه المنطقة. وبناء على هذا فإن مجاورة هذه المنطقة لمناطق أخرى ذات إمكانيات إقتصادية عالية يمكن أن يساهم فى حدوث نمو إقتصادى بها عن طريق التبادل التجارى وعن طريق إنتشار التأثيرات الخارجية إليها من هذه المناطق. وبهذا يساهم الموقع فى رفع المستوى الإقتصادى لأي إقليم عن طريق تشجيعه لعمليات التفاعل المكانية بين هذا الإقليم وما يحيط به من أقاليم أخرى. ويقترح نفس الباحث المذكور أعلاه ( Ibid, 1960, 28-32 ) لهذا أن أي فهم لمسألة التخلف لايتأتى بدراسة الموارد الطبيعية الإقتصادية ولكن يأتى أيضا بدراسة الموقع.

ويؤكد وايلدر ( Wilder, 1985, 335-6 ) فى هذا الصدد على أن التغيرات التى تحدث فى أي إقليم بسبب التأثيرات الخارجية تخضع كثيرا لعامل الموقع حيث تلعب المسافة دورا رئيسيا فى قوة هذه المؤثرات. ولكن درجة هذا التأثير داخل الإقليم نفسه تخضع لظروف الموضوع، أي الظروف الداخلية، مما يؤدي إلى إختلاف درجة التأثير من مكان لآخر فى هذا الإقليم.

ويجب التأكيد على أن إقتصار الدراسة فى موضوع التنمية الإقليمية على مفهوم الموضوع لايتفق مع الظروف الإقتصادية الحديثة التى يعتمد بموجبها إقتصاد أي إقليم على مزايا موقعية وعلى مبدأ التخصص فى الإنتاج إعتادا على توفر أسواق خارجية وتوفر مواصلات سريعة وعلى عمليات تبادل كبير للسلع. كما تأتى أهمية دراسة الموقع من حقيقة أن أهم ميزة موقعية لأي إقليم ليست هى عوامل الإنتاج مثل المناخ والتربة والموارد المعدنية ولكن، كما يؤكد أحد



الجغرافيين ( Wrigley, 1965, 14-15 )، هي سهولة الوصول " Accessibility " إلى أسواق كبرى. ويقدم التوسع الحديث لدولة تايلاند في مجال الصادرات الزراعية مثالا واضحا للدور الحيوى للأسواق الخارجية وتطور شبكة المواصلات في تمكين هذه الدولة من إستغلال ميزاتها التفاضلية في التخصص في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية ( Fugile, 1991, 340-1 ).

ويعد هذا الإتجاه المتمثل في التأكيد على دراسة الموقع إنعكاس لما حدث من تطور في حقل الجغرافيا الإقتصادية. فسيطرة فكرة دور عوامل الإنتاج من ماء وتربة ومناخ على الإنتاج الزراعى خفت وطأتها في الدراسات الجغرافية الحديثة عما كان عليه الوضع فى السابق. وربما يكون السبب فى هذا التوجه هو إرتباط مفهوم الموضوع بفكرة الحتمية البيئية ( Broek, 1965, 30 ). ولذلك فإن أغلب الدراسات الحالية تؤكد على دور عوامل السوق. وكما يؤكد أحد المختصين فى الجغرافيا الزراعية ( Grigg, 1984, 17 ) أن الجغرافيين تركوا فعلا حقل البحث عن تأثير الظروف الطبيعية على الإنتاج إلى الإختصاصيين فى فروع أخرى وتفرغوا للبحث عن دور العوامل البشرية وخصوصا مايتعلق بالجانب الإقتصادى. ولعل أفضل مايعبر عن هذا التوجه هو ذلك العدد الوفير من الدراسات المعنية بمناقشة وتطبيق نموذج فان ثونين والذي يؤكد على دور المسافة والسوق فى تقرير نوع المحاصيل التى يمكن إنتاجها ودرجة كثافة إستخدام الأرض فى أى مكان ( Healey and Ilberry, 1990, 21 ).

#### التنمية الإقليمية فى المناطق الريفية:

يرتبط بعملية التنمية الإقليمية فى المناطق الريفية قدرة هذه المناطق على توظيف إمكانياتها الداخلية فى إنتاج سلع يمكن تصديرها إلى أسواق خارجية. ويتطلب هذا الشرط ضرورة تطوير الإرتباطات المكانية بين هذه المناطق الريفية

ومناطق الأسواق المحتملة لسلعها وذلك بالاعتماد على ظروف مواقع هذه المناطق بالنسبة لمناطق أسواقها. ويعتمد هذا التطوير كثيرا على تطوير شبكة مواصلات حديثة تربط هذه المناطق الريفية بالعالم الخارجى الأمر الذى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعى بها ( Wagner, 1990 ).

وفيما يختص بهذا الموضوع فإن للأسواق الدورية دور مهم فى تطوير المناطق الريفية عن طريق تشجيع زيادة الإنتاج بها. فبالإضافة إلى دور هذه الأسواق كنقاط لتصريف الفائض من السلع داخل الإقليم فإنه يمكن توظيفها كمراكز مخصصة لتقديم الخدمات الإجتماعية. ويمكن أن يشار فى هذا الصدد إلى ما أكد عليه جونسون ( Johnson, 1970 ) من أن أهم أسباب تطور وتوجه الريف الإنجليزى نحو السوق فى فترة الثورة الصناعية هو إنفتاح هذا السوق نحو تطوير علاقات التبادل التجارى بينه وبين مناطق الإستهلاك وذلك من خلال الأسواق الدورية فى هذا الريف.

يتعلق بظروف الموقع مدى كفاءة الإرتباطات المكانية المتوفرة بهذا الموقع فى تقديم تسهيلات لعملية التفاعل المكانى بين أجزاء الإقليم الموجهة نحوه جهود التنمية من جهة وبين مثل هذا الإقليم والعالم الخارجى من جهة أخرى. ولا تقتصر إمكانيات هذا التفاعل المكانى على خدمة عملية التنمية الإقليمية من خلال تسهيل حركة التبادل التجارى. فيجب أن تتوفر عن طريق هذا التفاعل المكانى أيضا إمكانيات لتمكين السكان داخل هذا الإقليم من الحصول على الخدمات الإجتماعية الضرورية مثل التعليم والرعاية الصحية والتي تقدم ضمن المشروعات الخاصة بتطوير ظروف الموضع ( Gore, 1984, 67 and 215 ).

ويظهر هنا شكل من التكامل فى عملية التنمية الإقليمية بين مفهومي الموضع والموقع. فكما يتضح من النقاش المشار إليه أعلاه أن إنشاء مشروعات لزيادة الإنتاج وتحديثه ومشروعات أخرى خاصة بالبنية التحتية لا يعد كافيًا فى

حد ذاته إذا لم يصاحب هذه المشروعات مشروعات خاصة لتطوير ظروف الموقع، وذلك مثل مشروعات الطرق، التي تهدف إلى الربط بين مناطق الإنتاج ومناطق الإستهلاك داخل الإقليم المعنى بعملية التنمية. وتقوم مثل هذه المشروعات بدور فعال في التشجيع على زيادة الإنتاج وتحديثه لأن هذه الزيادة تعتمد في هذه الحالة على مبررات إقتصادية تتمثل في توفر القدرة على تصريف فائض الإنتاج.

وينطبق مثل هذا الموقف على المشروعات المخصصة لتقديم خدمات إجتماعية للسكان في المناطق الريفية. فبدون مشروعات حديثة للمواصلات لا يستطيع هؤلاء السكان من الوصول إلى المراكز التي تقدم فيها هذه الخدمات الإجتماعية. ولأجل تمكين السكان من الحصول على هذه الخدمات فإن مواقع تقديم هذه الخدمات تخضع نفسها لمعايير خاصة تتعلق بإمكانيات ظروف الموقع في خدمة عملية التنمية. ويتضح هذا الأمر في حالة منطقة جازان حيث نجد أن كثيرا من مشروعات الخدمات الإجتماعية والبنية التحتية أقيمت في مواقع معينة لإعتبارات خاصة بظروف الموقع ( أنظر: حبيب، ١٩٩٨ ). وكمثال على هذه الإعتبارات التوسط بين مناطق ذات كثافة سكانية عالية أو الوقوع في منتصف الطرق بين مراكز حضرية رئيسية أو وجود مستوطنة ريفية ذات عدد كبير من السكان.

ويمكن التتويه هنا بدور الأسواق الدورية كنقاط لتصريف الفائض من السلع داخل الإقليم وكذلك كمراكز مخصصة لتقديم الخدمات الإجتماعية. ويؤكد جونسون ( Johnson, 1970, 114-116 and 169-170 ) في هذا الخصوص على أن دور هذه الأسواق يعد شرطا أساسيا في عملية التنمية الإقليمية الريفية بسبب تشجيع هذه الأسواق لعملية التبادل الداخلي في السلع وتشجيعها على تحول الزراعة من نشاط معاشي إلى نشاط موجه للسوق.

وبالرغم من أهمية التكامل بين مفهومي الموضع والموقع إلا أن غالب الدراسات العلمية باللغة العربية في موضوع التنمية الإقليمية إما أنها تتجاهل تماما مفهوم الموقع أو أن إهتمامها بهذا المفهوم يكون قليلا. إذ تؤكد معظم هذه الدراسات على وصف الأحوال الداخلية البشرية والطبيعية كسبيل للتعرف على إمكانيات التنمية الإقليمية لأي إقليم. كما تميل هذه الدراسات إلى وضع توصيلت بالمشروعات التي يجب إنشائها في هذا الإقليم لأجل تطويره. ويغلب على هذه المشروعات المقترحة أن تكون مشروعات هدفها زيادة الإنتاج أو لتقديم خدمات إجتماعية. ومن هذه الدراسات على سبيل المثال كتابين في موضوع التنمية الإقليمية (٣) صاغ مؤلف كل منهما كتابه على نسق ما عرف في فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين بالتخطيط الطبيعي أو المادى " Physical Planning " والذي يعتمد على وضع وصف إقليمي يتضمن جرد للموارد الطبيعية والبنية التحتية. وبالرغم من إحتواء هذين الكتابين على جهد قيم في مجال البحث عن إمكانيات التنمية، إعتقاداً على ظروف الموضع مثل توفر الثروات الطبيعية، إلا أن مؤلفي هذين الكتابين لم يتطرقا إلى دراسة إمكانيات التنمية إعتقاداً على ظروف الموقع. وأضاع الباحثان بهذا المنهج فرصة تقديم توصيات خاصة بالتنمية عن طريق تطوير العلاقات المكانية داخل أي إقليم وبين هذا الإقليم والمناطق التي يمكن أن يقوم بينها وبينه فرص للتبادل التجارى. على أن هنالك دراسة أحدث (٤) أشار واضعها فيها إلى بعض المفاهيم المكانية فقط كما أشار فيها أيضا إلى موضوع التخطيط المكانية إلا أنه توقف عند هذا الحد ولم يوظف هذه المفاهيم في دراسته عن التنمية الإقليمية.

## وصف ظروف الموضع لمنطقة جازان ( البيئة الطبيعية والنطاقات الإنتاجية )

### الموقع والمساحة:

تحتل منطقة جازان الركن الجنوبي الغربي من المملكة العربية السعودية، ويحدها من الشمال أمانة منطقة مكة المكرمة ومن الشرق أمانة منطقة عسير واليمن كما يحدها غربا البحر الأحمر. وجازان منطقة حدودية تشكل أجزاءها الجنوبية والجنوبية الشرقية الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية مع جمهورية اليمن ( أنظر الشكل رقم ١ ).

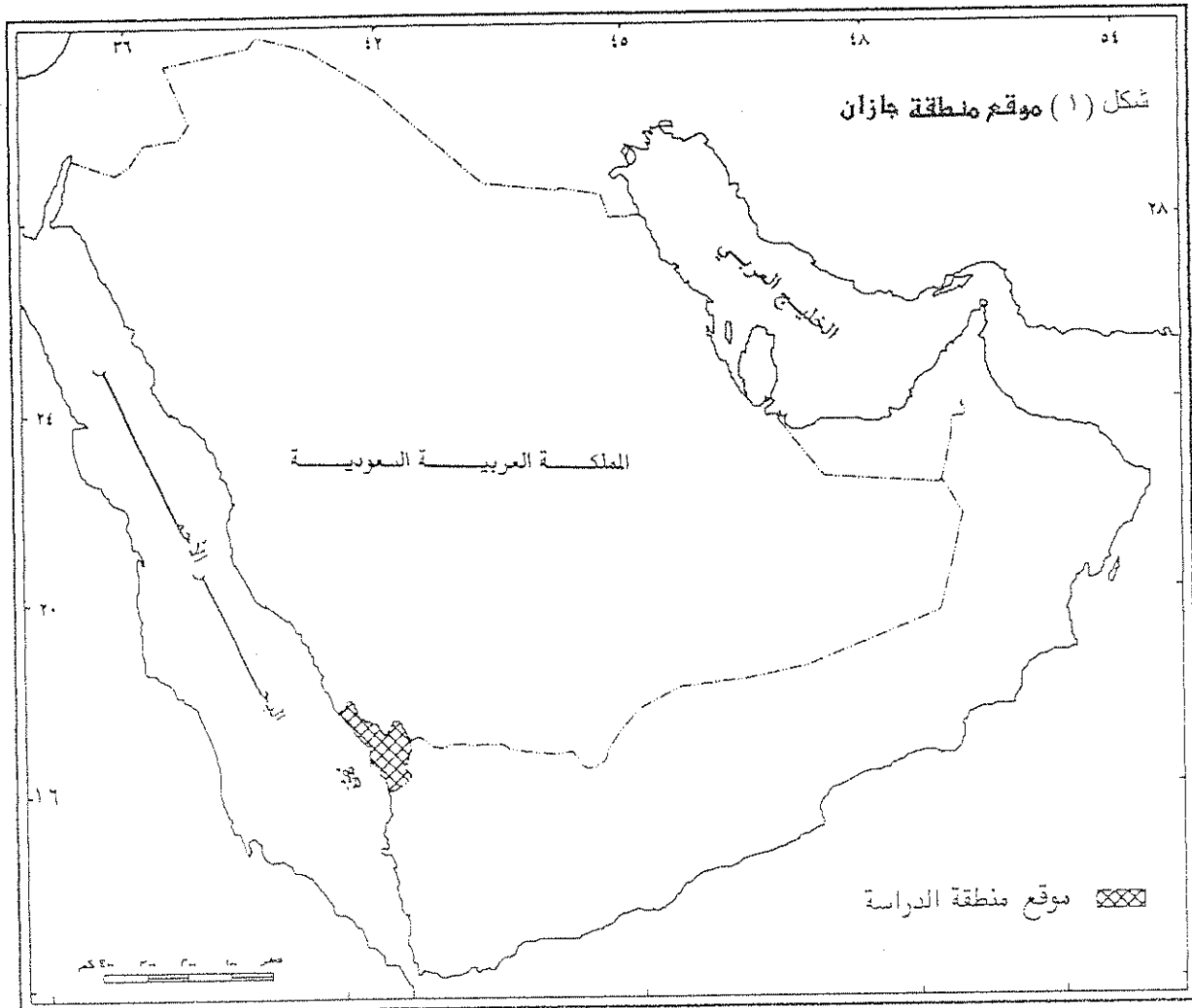
تبلغ مساحة منطقة جازان حوالي ١٤,٠٠٠ كم ٢. وتمتد طوليا لمسافة تبلغ ٢٢٥ كم من الشمال إلى الجنوب بينما يتراوح عرضها من الشرق إلى الغرب ٢٥ كم في الجهات الشمالية وحوالي ٥٠-٦٥ كم في الجهات الجنوبية.

### البيئة الطبيعية في منطقة جازان:

يمكن التمييز بشكل عام بين قسمين طبيعيين رئيسيين تتكون منهما منطقة جازان. ويشكل سهل تهامة الذي يقع إلى الغرب الجزء الأكبر من هذه المنطقة بينما يتشكل باقي المنطقة من مرتفعات جبال جازان التي تمتد إلى الشرق من هذا السهل.

### التضاريس:

يتكون الجزء الغربي من منطقة جازان من سهل ساحلي منخفض يمتد من الشمال إلى الجنوب. ويرتفع هذا السهل تدريجيا من الغرب إلى الشرق حيث يبلغ أقصى ارتفاع له ١٥٠ متراً فقط. ويمر بهذا السهل عدد من الأودية التي تقطعه من الشرق إلى الغرب. ويفصل بين هذه الوديان سهول تغطيها تكوينات



المصدر: اشارة الناحية العسكرية . ١٤٢١هـ

رملية في الغالب أو سهول حصوية مثل السهل الذي يقع بين بيش والدرب. وفيما عدى بعض الجبال المنفردة وذات الإرتفاع البسيط ، مثل جبلى عكوة الشمالى وعكوة الجنوبى وجبل عكاد، فإنه لا توجد بهذا السهل أى ظواهر تضاريسية بارزة تعوق الحركة فيه بأى إتجاه وذلك كما تبين للباحث من تجوله بالمنطقة.

يفصل بين سهل تهامة وجبال جازان نطاق إنتقالي يتكون من تلال متوسطة الإرتفاع والتي تمتد أيضاً في شريط مواز لهذا السهل من الشمال إلى الجنوب. ويتراوح إرتفاع هذا النطاق بين ٢٠٠ متر فى أجزائه الغربية و٧٠٠ متراً فى أجزائه الشرقية. ونجد أنه بسبب الإرتفاع النسبى لمعدلات الأمطار فى هذا النطاق فإن آثار التعرية السيلية واضحة به.

وبالرغم من أن النطاق الجبلى الذى يكون الجزء الشرقى من منطقة جازان هو جزء من سلسلة جبال السروات إلا أن هذا النطاق يقف منفصلاً عن هذه السلسلة بفعل الحركة الإنكسارية التى نتج عنها منخفض البحر الأحمر. وتسببت هذه الحركة إلى ظهور هذا النطاق الجبلى على هيئة كتل جبالية "Massifs" منفصلة عن بعضها البعض. وأدت عملية النحت، التى تشكلت منها الأودية التى تقطع هذا النطاق، إلى تعزيز هذه الصفة بفعل الخوانق الجبلية التى شكلتها والتى تفصل بين هذه الكتل. وتتضح هذه الصفة خصوصاً فى المنطقة التى تقع بها كتل جبل فيفا وجبال الحشر وجبال بنى مالك وجبال بلغازى. ويتراوح إرتفاع هذه الكتل الجبلية بين ١٣٠٠ - ١٧٠٠ متراً عن سطح البحر فى المتوسط ولكن هنالك بعض القمم التى يصل إرتفاعها إلى ٢٢٠٠ متراً.

#### المناخ:

تقع جازان ضمن نطاق المنطقة المدارية الجافة من العالم. وأدى موقعها فى الجزء الجنوبى الغربى من الجزيرة العربية إلى تمتعها بنظامين للمطر. فتقع جازان من ناحية تحت تأثير الرياح الموسمية الجنوبية الغربية التى تسقط

أمطارها صيفاً كما تستقبل من ناحية أخرى التأثيرات القادمة من منطقة البحر المتوسط والتي تتسبب في سقوط أمطار خريفية وشتوية على هذا الإقليم. ولا ينفي هذا التعميم وجود تنوع مناخي فرضته ظروف التضاريس والموقع الخاصة بمنطقة جازان نفسها. فقد أدى التنوع المتمثل في وجود سهول ساحلية منخفضة وكتل جبلية عالية إلى ظهور إختلاف كبير في كميات الأمطار بين منطقة وأخرى. ويتضح هذا الإختلاف في حقيقة أن معدلات الأمطار ترتفع بصورة ملحوظة من الغرب إلى الشرق كنتيجة للتغير في إرتفاع السطح. فيسبب أن نطاق جبال جازان هو الأكثر إرتفاعاً في منطقة جازان فإنه يستقبل أعلى معدلات للأمطار بها. أما بالنسبة للموقع فنجد أنه حتى داخل سهل تهامة نفسه فإن معدلات الأمطار ترتفع في المحطات الداخلية عن المحطات الواقعة على الساحل وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (١).

#### درجات الحرارة:

يتصف سهل تهامة بشكل عام بأنه حار صيفاً ودافئ شتاءً. ويمكن مع هذا الوضع العام أن تتخفف معدلات درجات الحرارة شتاءً في المناطق الداخلية من تهامة حيث يمكن أن يهبط متوسط الدرجات الصغرى لدرجات الحرارة في شهر يناير إلى أقل من ٢٢ درجة مئوية. ويقل هذا المتوسط في المناطق الجبلية.

#### التربة:

تفتقر الأجزاء الساحلية من سهل تهامة للتربة الزراعية الجيدة وذلك بسبب قلة الأمطار وإنتشار السبخات. وتتواجد التراب الحقيقية في المناطق الداخلية من هذا السهل حيث تحتوى مناطق أحواض الوديان على تربة منقولة



جدول رقم (١)  
معدلات الأمطار السنوية في بعض محطات منطقة جازان  
للأعوام ١٩٨٠-١٩٩٠\*

النطاق البيئي	إسم المحطة	معدل الأمطار السنوي ( ملليمتر )
تهامة الساحلية	مدينة جازان	٥٠
تهامة الداخلية	بيش	١٨٥
	ضمد	١٦٠
	أبو عريش	٢٦٢
التلال المتوسطة الإرتفاع	هروب	٤٥٠
	العارضة	٣١٨
	الخوبة	٣٧٢
جبال جازان	فيفا	٦٣٨
	جبل سلا	٣٣٢

\* المحطات المذكورة في كل نطاق وضعت مرتبة من الشمال إلى الجنوب.

المصدر: وزارة الزراعة والمياه، إدارة تنمية المياه، قسم الهيدرولوجيا،  
صبيا، بيانات غير مطبوعة.

لوميه أو لوميه سلتيه ذات مقدرة عالية على الإحتفاظ بالمياه. وتتواجد هذه التربة  
أيضاً في السهول المحيطة بهذه الأودية. ولكننا نجدها في هذه المناطق مختلطة

بالرمال على درجات متفاوتة تزيد مع الابتعاد عن مجارى الأودية كما أنها أقل عمقاً فى مثل هذه المناطق. وتتواجد فى مناطق التلال المتوسطة الإرتفاع ومناطق جبال جازان تربة طينية. وتتعرض هذه التربة للإنجراف فى مناطق المنحدرات الجبلية بسبب إرتفاع معدلات الأمطار والنشاط البشرى الذى أدى إلى زوال الغطاء النباتى الطبيعى. وتتحصر التربة الزراعية لهذه الأسباب فى مناطق المدرجات الزراعية الواقعة تحت الإستغلال الزراعى الفعلى وبعض الشعب الجبلية. أما فى المناطق المنبسطة فإن التربة الزراعية تتوفر فى قيعان وضفاف الأودية المتوفرة فى المنطقة.

#### الموارد المائية:

بالرغم من المعدلات العالية للأمطار الساقطة على مناطق جبال جازان إلا أنها تعد فقيرة فى مخزونها من المياه الباطنية. فالطبقات الرسوبية التى يمكن أن تختزن فيها المياه الباطنية ذات سمك بسيط فى هذه الأجزاء من جازان. ويتكون بذلك فائض كبير من مياه الأمطار ينحدر على المرتفعات ليجرى غرباً عبر الأودية التى تصب فى سهل تهامة. أدت هذه العملية إلى إغناء سهل تهامة بمصدر مهم من المياه السطحية والتى تشكل عماد الزراعة التقليدية فيها. ويختزن جزء كبير من هذه المياه السطحية فى الطبقات الرسوبية السمكية التى يتصف بها التكوين الجيولوجى لسهل تهامة.

وتتفاوت مناطق سهل تهامة فى نوعية وكميات هذه المياه. فتتميز المياه فى المناطق الداخلية من هذا السهل بإنخفاض نسبة الأملاح بها. كما أن كميات هذه المياه تكون أكبر فى نفس هذه المناطق وخصوصاً فى مناطق أحواض الأودية والسهول المحيطة بها. وتزداد نسبة الأملاح فى المياه الجوفية كلما اقتربنا من المناطق الساحلية كما تقل كمية هذه المياه.

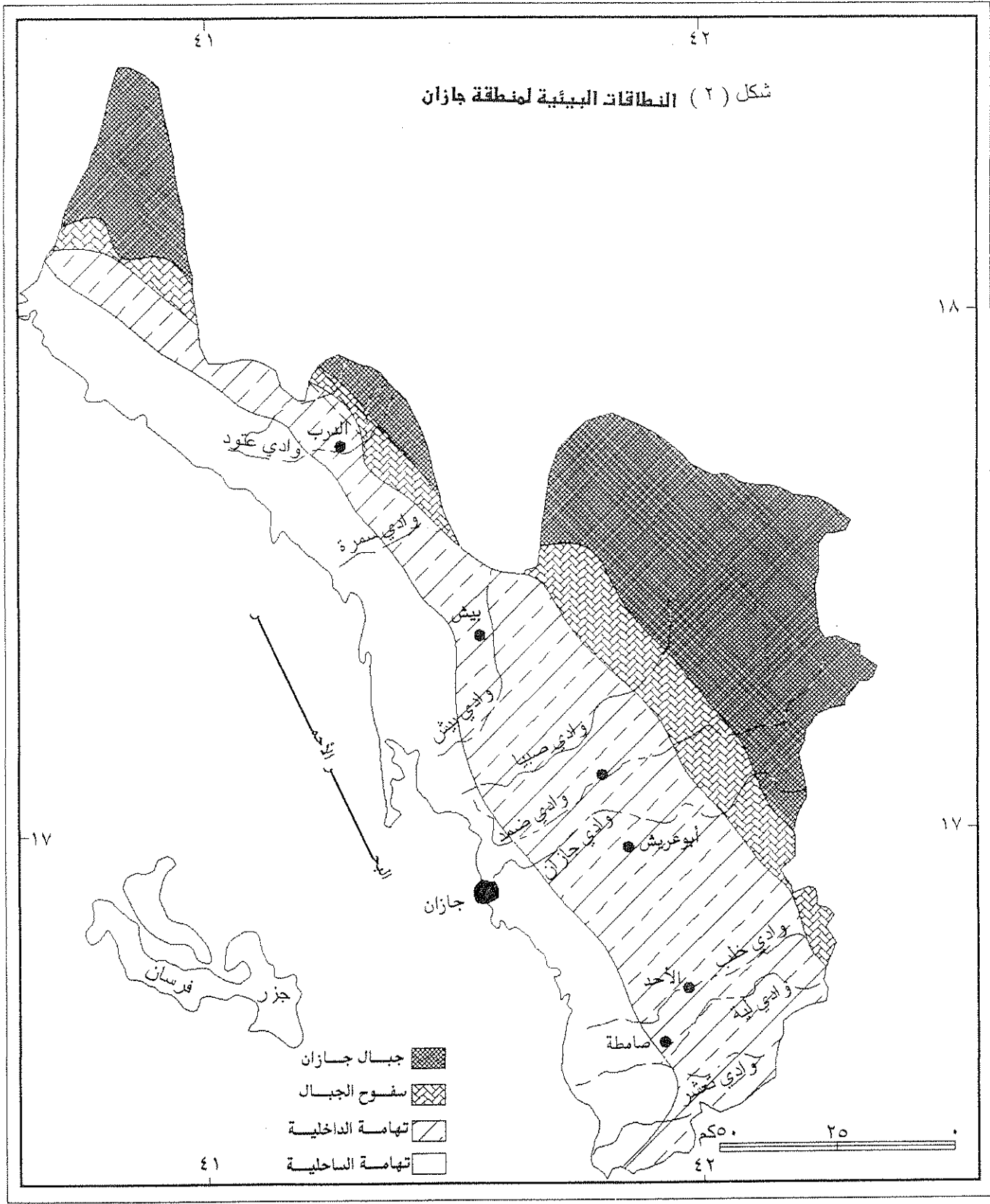
## النطاقات البيئية (الإنتاجية) في منطقة جازان:

نتيجة لظروف المناخ والتضاريس وتوفر المياه فإنه يمكن تقسيم منطقة جازان إلى أربعة نطاقات بيئية " إنتاجية " مختلفة يتصف كل منها بإمكانيات اقتصادية مختلفة ومنتجات زراعية من نوع خاص. وتوجد هذه النطاقات البيئية على شكل أحزمة متوازية تمتد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي وذلك كما يوضحه الشكل رقم ( ٢ ). وهذه النطاقات البيئية هي:

- (١) نطاق تهامة الساحلية
- (٢) نطاق تهامة الداخلية
- (٣) نطاق التلال المتوسطة الإرتفاع
- (٤) نطاق جبال جازان

بالرغم من وجود بعض التشابه في أنواع السلع الزراعية التي تنتجها هذه النطاقات الأربعة إلا أن كل نطاق منها يتمتع بالتخصص في إنتاج سلع زراعية محددة. ويعتمد هذا التخصص على الميزات التفاضلية لكل واحد من هذه النطاقات في عوامل المناخ والتربة والموارد المائية وذلك كما يشير إليه الوصف في الصفحات السابقة. ويوضح الجدول رقم (٢) نوع السلع التي يتخصص في إنتاجها كل نطاق (٥).

شكل ( ٢ ) النطاقات البيئية لمنطقة جازان



Source: After Habib, 1988.

جدول رقم (٢)  
النطاقات الإنتاجية (البيئية) في منطقة جازان  
والسلع التي تنتج في كل نطاق \*

السلع المنتجة أولاً: محاصيل زراعية وحيوانية	النطاقات البيئية			
	تهامة الساحلية	تهامة الداخلية	التسبل المتوسطة الإرتفاع	جبال جازان
ذرة ودخن	١	٤	٢	٢
خضروات متنوعة	١	٤	٢	٢
أعلاف خضراء	٢	٤	٢	٢
مانجو وتين وجوافة	١	٤	١	١
موز وبابايا	١	٣	٤	٣
ليمون وقشطة **	١	٣	٣	٣
بقوليات ( دجرة ولوبيا )	١	٤	٢	٢
ضأن وماعز	٢	٤	٤	٤
أبقار	١	٤	٣	٤
إبل	٤	٣	٣	٣
سمسم وزيت سمسم	١	٤	٢	١
سمن حيواني	١	٣	٣	٤
عسل	١	٢	٣	٤
أسماك طازجة ومحفوظة ومنتجات بحرية أخرى	٤	١	١	١
فل	١	٤	٣	١

تابع جدول رقم (٢)

النطاقات الإنتاجية البيئية				السلع المنتجة
جبال	التلال المتوسطة الإرتفاع	تهامة الداخلية	تهامة الساحلية	
٢	١	١	١	بن
٣	٢	١	١	فلفل جبلى
				ثانياً: منتجات طبيعية
٤	٣	٣	١	نباتات عطرية ***
٣	٤	٢	١	كادى
٣	٤	٣	١	حطب وفحم وقطران
٢	٢	٤	٢	خوص من نباتات السدوم والحلفا ****
١	١	٤	٤	مساويك (من شجر الراك)
٣	٤	٤	١	أخشاب للأثاث المنزلى والبناء والأدوات الزراعية
٤	٤	٤	٤	ثمار أشجار طبيعية *****
١	٤	٣	١	طين يستخدم فى صناعة الفخار

المصدر: الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث. أنظر أيضا الهامش رقم (٥).

## تابع جدول رقم (٢)

\* تعنى الأرقام الواردة فى الجدول مايلى:

- (١) سلع لا تنتج أبداً فى هذا النطاق ولا تتوفر ظروف طبيعية لإنتاجها.
- (٢) سلع تنتج، أو تتوفر إمكانيات لإنتاجها بكميات قليلة، مع وجود عجز مزمن فى إنتاجها بهذا النطاق.
- (٣) سلع تنتج بكميات معتبرة ويوجد فائض للتصدير أحياناً. ولكن قد يوجد عجز فى بعض السنوات مما يدعو لإستيراد هذه السلع لسد العجز فى إنتاجها.
- (٤) سلع يجرى إنتاجها حالياً، أو يمكن إنتاجها، بكميات كبيرة. ويوجد فائض، أو إمكانية وجود فائض، للتصدير إلى النطاقات الأخرى وإلى خارج المنطقة.

\*\* تعرف فاكهة القشطة " Custard fruit " فى منطقة جازان بإسم شفلح.  
ويطلق عليها مسمى سفرجل فى بعض المناطق الجبلية.

\*\*\* يطلق عليها فى منطقة جازان مسمى " خطور " . وتتكون من مجموعة من النباتات العطرية والتي هى حسب مسمياتها المحلية ريحان وسكب وشيح وشذاب وعبل " مغبرة " ومردقوش. وتستخدم هذه النباتات فى الزينة الشخصية ولرائحتها.

\*\*\*\* تؤخذ الحلفا من تهامة الداخلية فقط.

\*\*\*\*\* لا تتوفر ثمار شجر السدر " نبق " إلا فى تهامة الداخلية. أما ثمار شجر الدوم وثمار شجر الراك " كباث " فإنهما يؤخذا من تهامة الساحلية والداخلية. ويوجد التمر هندی فى نطاقى التلال وجبال جازان فقط.

## إمكانيات التنمية الإقليمية ووسائل تحقيقها في منطقة جازان

يشير الوصف السابق لمنطقة جازان ومواردها الإقتصادية إلى توفر هذه المنطقة على إمكانيات كبيرة للتنمية الإقليمية. فمن حيث موارد الثروة الزراعية والطبيعية فإن هنالك فائض في كثير من السلع في كل نطاق بيئي من منطقة جازان وذلك كما يوضحه الجدول رقم (٢) السابق ذكره. ويشكل النظام المكاني الذي تقوم على أساسه عملية التبادل التجاري في هذه الثروة داخل منطقة جازان إمكانيات من نوع آخر يمكن الإعتماد عليها في تحقيق التنمية الإقليمية في نفس هذه المنطقة. فنتوفر منطقة جازان على نظام إقتصادي مبني على مبادئ السوق وهنالك حركة تجارية نشطة لتصرف الفائض. وفيما يختص بالقطاع الزراعي التقليدي فإن المنطقة تتوفر على آلية جيدة لتصرف الفائض الإنتاج تتمثل في نظام الأسواق الدورية.

وكما سيتم تفصيله لاحقاً فإن جهود التنمية الإقليمية في منطقة جازان يعتمد نجاحها على كيفية توظيف هذه الإمكانيات لصالح عملية التنمية. ويرى الباحث لهذا أن المشاريع المخصصة لعملية التنمية يجب أن توجه نحو تطوير كل من الإمكانيات الإنتاجية والإرتباطات المكانية داخل منطقة جازان على النحو التالي:

### أولاً: تطوير الإمكانيات الإنتاجية

وترتبط عملية التنمية في هذا الخصوص بظروف الموضع وما يقدمه من إمكانيات. ونجد أنه في حالة منطقة جازان أن تطوير الثروة الزراعية والطبيعية الخاصة بهذه المنطقة يجب أن يحتل المقام الأول في جهود التنمية الإقليمية وذلك



لتوفر هذه المنطقة على إمكانيات كبيرة فى هذه الثروات. ويقدم الجدول رقم (٢) صورة جيدة عن هذه الإمكانيات الإنتاجية المتوفرة فى كل نطاق بيئى من منطقة جازان وذلك كالتالى:

- (١) يحدد الجدول أنواع السلع التى تنتج فى كل نطاق بيئى والإمكانيات المتوفرة لإنتاج فائض من هذه السلع فى هذا النطاق.
- (٢) يوضح الجدول بصورة قاطعة وجود تنوع فى الإنتاج داخل منطقة جازان. ويشير هذا إلى ضرورة تشجيع الإنتاج المتوفر فى أي نطاق والذى توجد له حاجة فى النطاقات الأخرى.
- (٣) يمكن هذا الجدول من التعرف على السلع التى تتوفر إمكانية لتصديرها إلى خارج منطقة جازان.

وتختص الإمكانيات المشار إليها أعلاه بالظروف الداخلية، أي ظروف الموضع، وما يتوفر فى منطقة جازان من الميزات التفاضلية التى توفر تسهيلات لإنتاج سلع معينة. وتعنى هذه الدراسة بالكيفية التى يتم بموجبها توظيف هذه الإمكانيات الداخلية لأجل زيادة الإنتاج الزراعى والموارد الزراعية الطبيعية فى هذه المنطقة بشكل عام ولكل نطاق بيئى فيها بشكل خاص. ويعتمد تحقيق هدف زيادة وتطوير إنتاج هذه الموارد على إقامة المشروعات الإنتاجية التى تركز على مبدأ استثمار الميزات التفاضلية لكل نطاق بيئى فى منطقة الدراسة. ويقترح الباحث من حيث المبدأ، ولأجل الحصول على نتائج سريعة، أنه يمكن التركيز على تطوير الإنتاج الزراعى فى نطاق تهامة الداخلية التى تتوفر بها الإمكانيات الزراعية الأفضل فى كل منطقة جازان. ويتطلب هذا إقامة مشاريع لتحسين وزيادة إنتاج محاصيل الحبوب والحبوب الزيتية والأعلاف والخضروات والفواكه فى هذا النطاق. ويشترك هذا النطاق مع النطاقات الأخرى فى ضرورة إقامة مشروعات لتنمية الثروة الحيوانية والموارد الزراعية والموارد

الطبيعية الأخرى. أما بالنسبة لنطاقى التلال وجبال جازان فإنه من المناسب إقامة مشروعات لتطوير إنتاج العسل والمنتجات الغابية وبعض أنواع الفواكه والبن. ويختص نطاق تهامة الساحلية بحاجته إلى مشروعات لتطوير الثروة السمكية والمنتجات البحرية الأخرى.

ويؤكد الباحث على أن المشروعات المشار إليها أعلاه لتطوير موارد الثروة الزراعية والطبيعية فى منطقة جازان يجب أن توجه لتطوير إنتاج السلع التى يتخصص بها كل نطاق بيئى والتى توجد لها حاجة فى النطاقات الأخرى من نفس المنطقة. ويعمل هذا الإجراء على فتح فرص أكبر للتبادل التجارى الداخلى بين أقاليم منطقة جازان.

وكنتيجة لهذا فإن المشروعات التى تهدف إلى زيادة الإنتاج وتطويره ستساهم فى نفس الوقت على تحقيق قدر أكبر من الارتباطات المكانية داخل منطقة الدراسة عن طريق زيادة فرص التبادل التجارى وذلك على النحو التالى:

(١) تحقيق علاقات إرتباطية كبيرة بين أجزاء منطقة جازان من ناحية وبين هذه المنطقة وباقى أجزاء الوطن من ناحية أخرى. ويتم هذا الأمر بتطوير إنتاج السلع التى تتوفر لها إمكانيات إنتاج فائض. ويؤدى وجود هذا الفائض إلى قيام فرص كبيرة للتبادل التجارى الإقليمى داخل منطقة جازان وبينها وبين باقى مناطق المملكة العربية السعودية. ويكون من الأفضل أن يتم التركيز على إنتاج السلع التى يوجد عجز فى إنتاجها فى باقى مناطق المملكة العربية السعودية. إذ يؤدى هذا إلى توفر إمكانيات كبيرة لتصرف هذه السلع.

(٢) تحسين الظروف الداخلية للموقع. ويتم هذا الأمر بقيام مشروعات إنتاجية يمكن أن تعمل على إستقطاب أنشطة أخرى من داخل أو خارج المنطقة. وتعمل هذه المشروعات أيضا على تشجيع قيام نشاط إقتصادى محلى يقوم

على استخدام منتجات هذه المشاريع كمواد أولية لإنتاج سلع للإستهلاك المحلي أو للتصدير إلى خارج المنطقة. وكمثال على هذا فإن قيام مشروع لتصنيع الأعلاف المركزة للدواجن في نطاق تهامة الداخلية سيؤدي إلى تطور في نشاط إنتاج البيض والدواجن في هذا النطاق والنطاقات الأخرى من منطقة جازان. وسيؤدي هذا في نفس الوقت إلى حدوث توسع في أنشطة إقتصادية أخرى مثل نشاط إنتاج الحبوب والحبوب الزيتية ونشاط صيد الأسماك والتي تمتد هذه الصناعة بالمواد الأولية التي تحتاجها.

(٣) توجيه جهود التنمية لقيام مشروعات الغرض منها تحقيق التكامل بين القطاعات الإقتصادية من زراعية وصناعية داخل منطقة جازان. ولهذا فإن جهود تطوير الثروات الإقليمية داخل منطقة جازان يجب أن توجه نحو التعرف على أنواع النشاط التي يمكن أن يؤدي التوسع فيها إلى إيجاد علاقات أوسع مع الأنشطة الأخرى مما يؤدي إلى توسعها بشكل أكبر.

يؤدي التوسع في حركة التبادل التجاري بالشكل الذي وصف أعلاه إلى زيادة الإنتاج وتطويره في القطاعات الإقتصادية من زراعية وصناعية وخدمية داخل منطقة الدراسة. ويترتب على هذا إنتشار منافع التنمية الإقليمية على مساحة جغرافية أوسع وكذلك شمولها بالتطوير أعداد أكبر من الفئات السكانية. ويؤدي هذا من جانب آخر إلى تعزيز صفة التخصص الإقليمي في إنتاج سلع معينة داخل كل إقليم من منطقة جازان. ويساهم هذا التطور في تحقيق تكامل إقليمي بتوفير سلع يحتاجها المستهلكين في أنحاء هذه المنطقة. إذ يؤدي تنويع القاعدة الإقتصادية إلى تشجيع التبادل التجاري بين أقاليمه المختلفة. ولكن، وكما تم التأكيد عليه سابقاً، فإن قيام هذا التبادل التجاري يتطلب مشروعات لتحسين ظروف الموقع. ويكون الهدف من هذه المشروعات تمكين إيصال الفائض من مناطق الإنتاج إلى مناطق الإستهلاك، وذلك كما هو موضح أدناه.

## ثانيا: تطوير الارتباطات المكانية

تختص المشروعات المشار إليها في القسم السابق من البحث، والتي تختص بأهداف زيادة الإنتاج وتطويره، بجهود التنمية الموجهة نحو تطوير ظروف الموضع. ونجد من جانب آخر أن هدف تطوير الارتباطات المكانية يتطلب إنشاء مشروعات تنمية يكون الهدف منها تحسين ظروف الموقع. ومن البديهي أن إنشاء بعض المشروعات لتطوير البنية التحتية مثل مشروعات الطرق والموانئ يؤدي إلى تطوير في عنصر الموقع عن طريق زيادة الارتباطات المكانية بين أجزاء هذه المنطقة من جهة وبينها وبين العالم الخارجى من جهة أخرى. وينتج عن هذا تسهيل وزيادة فى حركة التبادل التجارى الداخلى والخارجى لمنطقة جازان. ولا يعد مجرد بناء الطرق كافيا فى حد ذاته بل أنه ينبغي العمل على تطوير شبكة المواصلات بشكل يساعد على تطوير بنيتها من حيث أعداد وأحجام العقد المركزية والطرفية الخاصة بها. إذ يعمل ذلك على زيادة فاعلية المواصلات فى ربط مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك وفى تسهيل حركة تدفق الأفراد للحصول على السلع والخدمات.

وبالإضافة إلى هذه المشروعات المتخصصة فى تطوير البنية التحتية فإن ظروف الموقع فى الإقليم المستهدف بعملية التنمية الإقليمية يمكن تطويرها بحيث تكون قادرة على تحقيق قدر أكبر من الارتباطات المكانية بين أجزاء هذا الإقليم. وكما تدل عليه دراسة عن التنمية الإقليمية فى منطقة جازان ( حبيب، ١٩٩٨ ) فإن هذا يتم عن طريق إحداث تغييرات فى البنية المكانية والنظام المكانى للمستوطنات داخل هذه المنطقة.

وكما يشكله محور هذه الدراسة فإن أهداف تطوير ظروف الموقع يمكن

تحقيقها عن طريق تطوير وتنمية حركة التبادل التجاري الإقليمية والخارجية لمنطقة جازان. وتمت الإشارة أعلاه إلى أن المشروعات الموجهة لزيادة الإنتاج في هذه المنطقة يمكن أن تؤدي في نفس الوقت إلى زيادة الارتباطات المكانية بين أقاليم منطقة جازان عن طريق زيادة معدلات التبادل التجاري بين أقاليم هذه المنطقة. ويتحقق هذا المقصد باختيار المشروعات الإنتاجية التي يؤدي فائض إنتاجها إلى تعزيز صفة التخصص الإقليمي وظهور تكامل إقتصادي إقليمي داخل منطقة جازان مما يعنى زيادة في الارتباطات المكانية بين أجزاء هذه المنطقة وبينها وبين باقى أقاليم المملكة العربية السعودية.

وبناء على ما سبق فإنه يمكن الإستنتاج على أن نجاح عملية التنمية الإقليمية في تحقيق أهدافها بمنطقة جازان يعتمد كثيرا على مايمكن أن تحققه هذه التنمية من تطور في الارتباطات المكانية، ممثلة في شبكة الطرق وحركة التبادل التجاري، بين أجزاء هذه المنطقة.

وسيخصص القسم التالى من هذه الدراسة لوصف وتحليل نظام الأسواق الدورية في منطقة جازان. ويسعى الباحث من هذا التحليل إلى الكشف عن كيفية تمكن نظام تقليدى للتبادل التجاري من توظيف عنصري الموضع والموقع لإتاحة قدر كبير من التحكم في المساحة الجغرافية وعاملي المسافة والزمن.

وتشكل الأسواق الدورية آلية جيدة لتصريف فائض منطقة جازان من المنتجات الزراعية ويتم خلالها معدلات عالية من التبادل التجاري. وبهذا تساهم هذه الأسواق في تحقيق تكامل إقتصادي داخل منطقة جازان كما أنها تساهم على اندماج هذه المنطقة في الإقتصاد الوطنى للمملكة العربية السعودية. وبسبب هذه الأهمية للأسواق الدورية في الحركة التجارية بمنطقة جازان فإن المحافظة عليها تساهم في عملية التنمية الإقليمية بهذه المنطقة.

## دور الأسواق الدورية في التنمية الإقليمية بمنطقة جازان

تكمن قيمة الجدول رقم (٢)، السابق إيراده، في كونه وسيلة للتعريف بإمكانيات التبادل التجارى الداخلى في منطقة جازان. ويحقق الجدول هذا الغرض بإبرازه لأربع حقائق توضح العوامل الأساسية التي تشجع على قيام تبادل تجارى بين النطاقات البيئية المختلفة في منطقة جازان وذلك كما يلي:

- (١) يعرف الجدول المنتجات التي يتخصص في إنتاجها كل نطاق.
- (٢) يدل غياب بعض السلع من قائمة المنتجات الخاصة بأي نطاق أو مجرد وجود عجز في إنتاجها على وجود حاجة في هذا النطاق لإستيراد هذه السلع من النطاقات الأخرى التي يتوفر بها فائض منها.
- (٣) تساعد الحقيقة السابقة في التعرف على أنواع السلع التي يمكن أن تدخل في حركة التبادل التجارى بين النطاقات البيئية المختلفة في منطقة جازان.
- (٤) إن وجود التباين في أنواع السلع التي تنتج في النطاقات الأربعة المختلفة ووجود الحاجة للتبادل التجارى يوضح أهمية قيام نوع من التكامل الإقتصادى بين مناطق جازان المختلفة. ونجد هنا أن الأسواق الدورية في منطقة الدراسة تقوم بمهمة تحقيق هذا التكامل بتسهيل عملية التبادل في هذه السلع.

ويرى الباحث أن الأسواق الدورية في منطقة جازان تحمل إمكانيات كبيرة كقنوات للتسويق. وتحقق هذه الأسواق غرض المشروعات المشار إليها سابقا في زيادة الإنتاج بوجودها كسوق لتصريف الفائض. ويمكن الإعتماد على هذه الأسواق في تحقيق هذه المهمة بسبب أهميتها في الحركة التجارية بالمنطقة وذلك كما يلي:

(١) لاتزال الأسواق الدورية من أهم مناطق البيع والشراء للكثير من سكان منطقة جازان وخصوصا لبعض المجتمعات التي تقطن في الجهات المعزولة وذات البيئة الجبلية.

(٢) تعتبر الأسواق الدورية منفذا رئيسيا لتداول نسبة كبيرة من فائض السلع المنتجة محليا.

(٣) تتواجد هذه الأسواق في مواقع المستوطنات الرئيسية في المنطقة

(٤) تعتبر الأسواق الدورية من أهم منافذ التصدير للسلع الفائضة كما أنها لاتزال تشكل وسيلة للكثير من السكان للحصول على السلع المستوردة من خارج منطقة جازان.

#### حركة التبادل التجارى بين الأسواق الدورية فى منطقة جازان:

تقوم الأسواق الدورية بدور مهم فى الربط بين مناطق الإنتاج والإستهلاك داخل منطقة جازان. ويتضح هذا الدور بصفة خاصة فى حركة تسويق المنتجات الزراعية والريفية. وتعتبر هذه الأسواق هى المسئولة الأولى عن حركة تبادل السلع بين النطاقات الإنتاجية المختلفة فى هذه المنطقة. ويستند وجود هذه الأسواق على حقيقة توفر ضرورات إقتصادية تتطلب مثل هذا النظم الدورى للتسويق.

تتواجد الأسواق الدورية الخاصة بمنطقة جازان فى أفضل المواقع من حيث الموضع والموقع. فمن حيث الموقع نجد هذه الأسواق فى مواقع متوسطة بين أقاليم إنتاجية متباينة. وكما يتضح خصوصا فى حالة الأسواق الرئيسية فى نطاق تهامة الداخلية فإن هذه الأسواق ظهرت فى مواقع مركزية يسهل الوصول إليها من أي ناحية داخل منطقة جازان وتقع على طرق المواصلات الرئيسية

بالمنطقة. أما من حيث الموضع فإنها تقع وسط منطقة ريفية ذات حجم سكاني كبير ويتوفر بها فائض من المحاصيل الزراعية والموارد الطبيعية. وتعمل هذه الأسواق كنقاط تجميع لتصريف هذا الفائض إلى مناطق الإستهلاك. وينعكس حجم السكان والموارد الزراعية في منطقة الظهير التابعة لكل سوق على حجم هذا السوق. وتجد لهذه الأسباب وجود إختلاف في أحجام هذه الأسواق والذي يعكس في واقع الأمر بعض الخصوصيات المتعلقة بظروف الموضع والموقع الخاصة بكل سوق دوري.

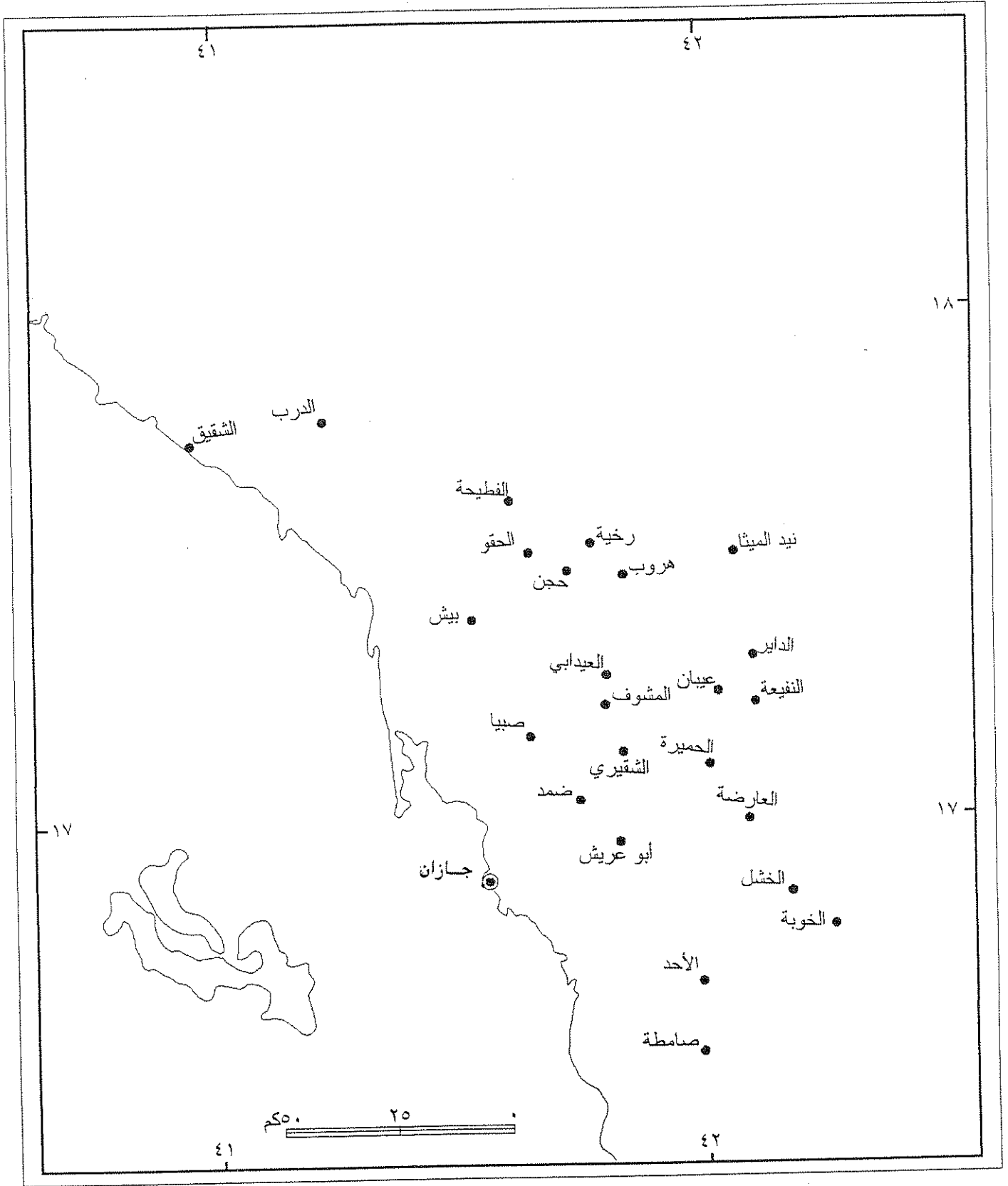
ويستند وجود وإستمرارية الأسواق الدورية في منطقة جازان على عدة عوامل خاصة بهيكلها ونظام التبادل التجاري القائم بينها. ويتمتع هذا النظام بدرجة كبيرة من التحكم بالمساحة الجغرافية وبعامل المسافة. وينتج عن هذا قدر كبير من الإرتباطات المكانية بين هذه الأسواق تتضح نتيجتها في سهولة حركة تدفق السلع بين هذه الأسواق. ويفسر هذا أهمية الأسواق الدورية في حركة التبادل التجاري كأحد أهم قنوات التسويق في هذه المنطقة.

ويتصف نظام الأسواق الدورية في منطقة جازان بعدد من الخصائص والتي تمكن هذه الأسواق من تحقيق دورها في عملية التبادل التجاري وذلك كما هو موضح فيما يلي:

أولاً: يلاحظ في التوزيع الجغرافي لهذه الأسواق أنها تتواجد على مسافات متساوية من بعضها وذلك كما يتضح في الشكل رقم (٣). وينتج عن هذا



شكل ( ٣ ) التوزيع الجغرافي للأسواق الدورية في منطقة جازان



المصدر: وزارة التعليم العالي، أطلس المملكة العربية السعودية ١٤١٩هـ، المسح الميداني للباحث ١٤٢١هـ

الأمر أن المسافة بين أي مستوطنة في منطقة جازان وأقرب سوق دوري منها تبلغ حوالي ١٠ كيلومترا في المتوسط. وفيما عدى المستوطنات التي تقع بين سوقى الفطيحة والدرى فإنه لا توجد مستوطنة في منطقة جازان يمكن أن تبعد بأكثر من ١٥ كيلومترا عن أقرب سوق دوري منها. ويؤدى هذا النمط المكانى لتوزيع الأسواق الدورية فى منطقة جازان إلى تمكينها من خدمة عدد كبير من السكان كما يزيد من أهميتها كمنافذ لتصريف الفائض.

ثانيا: ترتبط عملية التبادل التجارى بين الأسواق الدورية بشكل عام بوجود عدة مستويات للتبادل. وتكون لكل مستوى من هذه المستويات وظيفة خاصة به تعمل على تسهيل نقل السلع من المنتجين إلى المستهلكين. وتتضح فى حالة الأسواق الدورية بمنطقة جازان وجود ثلاث مستويات للتبادل التجارى وهى كالتالى:

**المستوى الأول:** ويتم بموجبه تداول السلع بواسطة البيع المباشر من المنتج إلى المستهلك وبدون وجود أي وسيط. ولا يتطلب هذا المستوى إلا توفر خدمة سوق دوري واحد حيث أن السلعة التى تعرض للبيع فى هذا السوق لا تنقل للبيع فى سوق آخر. وتتكون قائمة السلع التى تصرف بهذه الطريقة من المنتجات التالية: السمن والعسل والحبوب والحيوانات الحية إضافة إلى بعض السلع القابلة للتلف مثل الخضروات والفواكه الجبلية والخطور. ويضاف إلى هذا بعض المصنوعات اليدوية المحلية مثل الأواني الفخارية ومنتجات الأخشاب وبعض مواد الزينة النسائية والأطعمة الجاهزة.

وتتصف عملية البيع فى هذا المستوى من التبادل التجارى بأنها تتضمن كميات بسيطة من السلع المتداولة. ويجرى التبادل التجارى هنا عبر حيز مكانى ضيق حيث أن مصدر السلع يكون غالباً من المناطق القريبة من السوق. ولهذا لا يتطلب إجراء هذا التبادل إلا توفر الحد الأدنى من الإرتباطات المكانية وبالتالي

فإن مدى مساهمته في تشجيع الإنتاج محدودة بسبب عدم توفر تسهيلات لنقل الفائض إلى خارج مناطق الإنتاج.

ولهذه الأسباب السابقة الذكر فإن هذا المستوى من التبادل يتصف بمحدودية قدرته في دفع عملية التنمية الإقليمية. وتوضح هذا الأمر قائمة السلع التي يتم تداولها عبر هذا المستوى، وهي سلع محدودة وبكميات قليلة وتمثل الفائض البسيط الذي يتحصل عليه المنتجون العاملون في نشاط الزراعة المعيشية " Subsistence Farming " .

**المستوى الثاني:** ويتم عبره تبادل السلع عن طريق وسيط، بائع متجول أو تاجر جملة، أو عدة وسطاء. إذ يتم بيع السلع من المنتج إلى وسيط والذي يبيع هذه السلعة بدوره إلى المستهلك مباشرة أو عبر بيعها إلى وسيط آخر في نفس السوق أو سوق دورى آخر قد تنتقل إليه مع هذا الوسيط الأخير. وتتم عملية البيع النهائى إلى مستهلكين فى السوق. وقد يتبقى بعض الفائض والذي ينقله البائع الوسيط إلى سوق دورى آخر.

وتتصف عمليات التبادل التجارى التي تتم عبر هذا المستوى بأنها تشمل كميات كبيرة من السلع. وتتكون هذه السلع فى الغالب من الحيوانات الحية والحبوب والسمن والعسل والمصنوعات اليدوية واللوازم المنزلية. ويلاحظ هنا أن المنتجات المحلية من الخضروات الطازجة والفواكه الجبلية والأسماك والخطور تصرف ضمن هذا المستوى عن طريق ترتيب خاص وذلك بسبب قابلية هذه السلع للتلف. فتصل هذه السلع، عدى الأسماك إلى الأسواق الدورية عن طريق المنتجين أو عن طريق متخصصين "جلاية" حيث تباع فى بداية إفتتاح السوق الدورى إلى بائعى الجملة عن طريق حراج صبلحى أو عن طريق الشراء المباشر. وتختص الأسماك فى أن شرائها يتم عن طريق حراج صبلحى يقام بعد فجر كل يوم فى مدينة جيزان حيث ينقل منها بواسطة البائعين المتجولين إلى الأسواق الدورية التي يزورونها. وبالنسبة للمواد الغذائية

والمواد الإستهلاكية الأخرى القادمة من خارج منطقة جازان، ومن ضمنها الخضروات والفواكه والتمور، فإنها تصل إلى السوق فى سيارات نقل بواسطة موزعين متخصصين والذين يبيعونها إلى المستهلكين مباشرة، ومن سياراتهم فى غالب الأحوال. وقد يتم بيع هذه المواد الغذائية إلى الباعة المتجولين وأصحاب المحال التجارية الآخرين والذين يبيعونها بدورهم بالقطاعى فى نفس السوق.

ويمكن المستوى الثانى من التبادل من تصريف فائض السلع المنتجة فى نطاق بيئى فى النطاقات البيئية الأخرى داخل منطقة جازان. كما أن مرور السلع على أكثر من وسيط يقدم فرصة إيصالها إلى محيط أكبر من المستهلكين. ولهذه الأسباب فإن تبادل السلع بالشكل الموصوف أعلاه يؤدى إلى وجود قدر أكبر من الإرتباطات المكانية. ويترتب على هذا تشجيع المنتجين على زيادة الإنتاج بسبب قدرتهم على تصريف الفائض.

**المستوى الثالث:** ويجرى تداول السلع عبر هذا المستوى عن طريق شراء وسطاء للسلع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من وسطاء آخرين. ويتم شراء السلع لغرض بيعها فى سوق دورى آخر. كما أن غالبية السلع المحلية التى تباع فى الأسواق اليومية يجلبها بائعى القطاعى فى هذه الأسواق من وسطاء أو منتجين عبر هذا المستوى من التبادل. وتقتصر عمليات التبادل التجارى عبر هذا المستوى على عمليات البيع بالجملة وتتضمن عادة كميات كبيرة من السلع.

وتتكون السلع التى يتم تصريفها بهذه الطريقة فى الغالب من الحيوانات الحية والسمن والعسل والحبوب وبعض المصنوعات اليدوية ومنتجات الأخشاب. وكما نرى فإن هذه السلع مشابهة لسلع المستوى الثانى ولكن مع فرق أن الكميات المتداولة تحت هذا المستوى تكون كبيرة جداً فى الغالب. ويتم عبر هذا المستوى تصريف غالبية الإنتاج المحلى من الفواكه الجبلية والخطور.

ويعتبر هذا المستوى هو المسؤول عن نقل السلع من نطاق إنتاجى إلى آخر داخل منطقة جازان ولذلك فإنه هو المسؤول عن تحقيق تكامل إقتصادى

إقليمي داخل هذه المنطقة بتسهيله لنقل السلع من مناطق الفائض إلى مناطق العجز. ويعتبر هذا المستوى هو المسؤول من ناحية أخرى عن نقل صادرات منطقة جازان وخصوصا من الحبوب والحيوانات الحية إلى خارجها. ولذلك فإنه يساهم في تشجيع الإنتاج وتحقيق التنمية الإقليمية.

أما بالنسبة للسلع المستوردة مثل الأدوات المنزلية والملابس والأرز وأنواع المأكولات المعلبة فإنها تباع داخل هذه الأسواق إلى المستهلكين بواسطة بائعين متجولين والذين يحصلون عليها من موزعين متخصصين في مدن جيزان وصبيا وأبي عريش أو يتم شرائها من قبل هؤلاء الباعة المتجولين مباشرة من موزعين خارج منطقة جازان في مدينة جدة.

ثالثًا: يجرى العمل في الأسواق الدورية وفق جدول زمني يتم بموجبه توزيع أيام الأسبوع على هذه الأسواق. ويتم بموجب هذا الجدول تحديد يوم خاص لكل سوق بحيث لا ينعقد في يوم واحد أي سوقين تكون بينهما حركة تبادل تجارى. ويتكفل مثل هذا الترتيب بمهمة ضمان تدفق السلع بين مثل هذين السوقين من خلال إيقاف التنافس بينهما على حركة التجارة التي تتم في يوم السوق الخاص بأي منهما. ويؤدي هذا الترتيب إلى إيجاد تكامل بين عدد كبير من الأسواق يتم بموجبه تدفق السلع من المناطق التي يتوفر بها فائض إلى مناطق التوزيع والإستهلاك. وينتج بالتالى عن هذا الترتيب تحقيق تكامل إقتصادي بين المناطق التي تخدمها هذه الأسواق.

ويكشف الوصف التالى أن الجدول الزمني الخاص بالأسواق الدورية في منطقة جازان يتكفل بوظيفة مهمة وهى تحقيق قدر كبير من الارتباط المكانى بين هذه الأسواق. ويتحقق هذا الارتباط من خلال آلية النظام الدورى الذى يؤدي إلى

التخفيف من، أو التغلب على، عامل المسافة بالإضافة إلى عامل إنخفاض الكثافة السكانية. ويتم هذا على الوجه التالي:

(أ) تتفاسم مجموعة الأسواق الرئيسية في منطقة تهامة فيما بينها ستة أيام من الأسبوع وذلك من يوم السبت حتى يوم الخميس وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (٣). فيكون السبت هو يوم بيش والأحد هو يوم سوق الأحد والإثنين يوم صامطة والثلاثاء يكون يوم صيبا والأربعاء يكون يوم أبو عريش وأخيرا يكون يوم الخميس من نصيب الدرب.

ويلاحظ على هذا النظام الدورى أن عددا من الأسواق التى تتجاور فى المكان تتعقد فى أيام متقاربة. فيجرى العمل فى أى سوق من هذه الأسواق فى اليوم التالى للسوق الذى يجاوره. فسوق الأحد الذى ينعقد كل يوم أحد ينعقد بعده مباشرة فى يوم الإثنين سوق صامطة الذى يجاوره. كما أن سوق أبو عريش الذى يعمل يوم الأربعاء يأتى مباشرة فى اليوم التالى لسوق صيبا المجاور والذى يعمل يوم الثلاثاء. ويؤدى هذا الترتيب الزمنى إلى جعل عملية نقل السلع بين هذه الأسواق المتجاورة أقل كلفة كما أنها تتم فى وقت أقصر.

ويوضح هذا الترتيب الزمنى المشار إليه أعلاه قيمة الأسواق الدورية الخاصة بمنطقة جازان فى حركة التبادل التجارى بهذه المنطقة. فإنفراد كل سوق من هذه الأسواق الرئيسية بيوم خاص به قلل من المنافسة بين هذه الأسواق بينما أدى فى نفس الوقت إلى تعزيز الروابط التجارية بينها. فيتيح ترتيب تخصيص يوم لكل سوق إمكانية إنتقال السلع والأفراد من سوق لآخر بسبب إنعقاد كل واحد منها فى يوم مختلف عن الآخر. بينما نجد أن إشتراك هذه الأسواق الرئيسية فى يوم عمل كل منها يؤدى إلى الحد كثيرا من فرص التبادل التجارى بينها. ويمكن هذا الترتيب، ولو نظريا، التجار الذين ينتقلون بين هذه الأسواق على العمل وفق

جدول رقم (٣)

النظام الدورى للأسواق وفئاتها فى منطقة جازان

المجموع	فئة الأسواق			الأيام
	محلية	متوسطة	رئيسية	
٣	حجن	مدينة جازان	بيش	السبت
٤	الشقىرى	الشقىق، هروب	الأحد	الأحد
٥	الحميرة، النفیعة	الحقو، ضمد	صامطة	الإثنين
٣	نيد الميئا	الخشل	صیبا	الثلاثاء
٤	الفتیحة *	الداير، العیدابى	أبو عريش	الأربعاء
٥	رخیة، عیبان	العارضة	الخبوة، الدرب	الخميس
١	-	المشوف	-	الجمعة
٢٥	٨	١٠	٧	المجموع

المصدر: المسح الحقلى.

\* أدى التغيير الأخير فى حدود المناطق الإدارية إلى ضم سوق القحمة لمنطقة عسير بينما أضيف سوق الفتیحة إلى منطقة جازان.

جدول زمني يقومون بموجبه بزيارة جميع الأسواق الرئيسية في منطقة جازان على مدار الأسبوع مع إختيار يوم الجمعة كيوم راحة (٦).

(ب) يؤدي الجدول الزمني الذي تسيير عليه الأسواق الرئيسية من جهة أخرى إلى الحفاظ على الهيمنة التجارية للأسواق الرئيسية على الأسواق الأصغر. فيمكن هذا الجدول كل واحد من الأسواق الرئيسية من فرض سيطرته التجارية على مجموعة من الأسواق الصغيرة التابعة له والتي ينعقد كل منها في يوم يختلف عن يوم السوق الرئيسي الذي تتبعه ولكن يتعارض، في وقت إنعقاده، في نفس الوقت مع يوم الأسواق الرئيسية الأخرى. وينتج عن هذا الأمر ضرورة إعتناء حركة التبادل التجاري في كل واحد من الأسواق الصغيرة على سوق رئيسي. كما ينتج عن ذلك تدفق فائض السلع من الأسواق الأصغر إلى الأسواق الرئيسية. وكمثال على هذا فإن أسواق هروب والحقو والعيدابي والمشوف تعتمد كثيرا على سوق صيبيا المجاور لها كمنفذ لتصدير فائض سلعها الذي تحصل عليه من الظهير الريفى التابع لها. كما تعتمد على سوق صيبيا أيضا في الحصول على غالبية السلع التي تباع فيها. ومما يمكن من حدوث هذا أن هذه الأسواق الصغيرة ينعقد كل منها في يوم مختلف عن يوم سوق صيبيا الذي ينعقد في يوم الثلاثاء.

ونجد في غالب الأمر أن الأسواق الأقرب مكانيا داخل كل حلقة إلى السوق الرئيسي يتقارب يوم إنعقادها مع يوم إنعقاد السوق الرئيسي الذي تتبعه. فيكون هنالك فرق يوم واحد بين يوم إقامة هذا السوق ويوم السوق الرئيسي، أي أنه يسبقه بيوم أو يأتى بعده مباشرة في اليوم التالي. وكمثال على هذا نجد أن سوقى ضممد والعيدابي واللذان ينعقدان على الترتيب في يومي الإثنين والأربعاء يأتى يوم سوقهما قبل سوق صيبيا بيوم، في حالة سوق ضممد، وبعده بيوم في حالة سوق العيدابي.



(ج) بالنسبة للأسواق الصغيرة نجد أن كل مجموعة متقاربة مكانيا من هذه الأسواق تتبع سوقا رئيسيا مجاورا لها، وتشكل كل مجموعة من هذه الأسواق حلقة منفردة يقع السوق الرئيسي على رأسها، ولا تنحصر الأسواق الخاصة بكل حلقة في نطاق بيئي واحد بل تتوزع على عدد من النطاقات البيئية الخاصة بمنطقة جازان.

ولا يتعارض الجدول الزمني لكل مجموعة من الأسواق الصغيرة مع جدول السوق الرئيسي الذي تتبعه حيث ينعقد كل منها في يوم يختلف عن يوم إنعقاد السوق الرئيسي. كما أن كل واحد من هذه الأسواق الصغيرة ينعقد في يوم يختلف عن الآخر. ويعمل هذا الترتيب الزمني على تسهيل إنتقال السلع والأفراد بين الأسواق الصغيرة من جهة وبينها وبين السوق الرئيسي الذي تتبعه من جهة أخرى. يؤدي هذا الوضع إلى تسهيل عملية نقل السلع من مناطق فائض الإنتاج، التي تقع في وسطها هذه الأسواق الصغيرة، إلى مناطق التوزيع والإستهلاك التي تقع بها الأسواق الرئيسية. ويعنى هذا في غالب الأمر إنتقال هذه السلع من نطاق بيئي إلى آخر. ويعمل الجدول الزمني الخاص بالأسواق الصغيرة في نفس الوقت على تسهيل تنقل السلع بين هذه الأسواق وخصوصا تلك التي يقع كل منها في نطاق بيئي تختلف منتجاته عن منتجات الأسواق الواقعة في نطاق بيئي آخر.

(د) تتعقد الأسواق الصغيرة، التي تتقارب مكانيا، في أيام متقاربة من بعضها. وكمثال على هذا الوضع يتقارب سوقى ضمد والشقيرى وسوقى هروب والحقو كما يتقارب سوقى عيبان والداير. ولا يشترط في مثل هذا التقارب أن يكون كلا من السوقين المتقاربين ضمن حلقة واحدة وكمثال على هذا حالة سوقى العيدابى وعيبان.

منهما عند أحد طرفي منطقة جازان. كما أن سوق الخوبة يقع في نطاق التلال بينما يقع سوق الدرب في نطاق تهامة الداخلية.

ويقدم سوق الخوبة من ناحية أخرى عدة مزايا تعمل في صالح الأسواق الرئيسية التي تقع في الأجزاء الجنوبية من منطقة جازان وهي أسواق صامطة والأحد وأبو عريش والتي تجاور هذا السوق. فلا تستطيع هذه الأسواق من أن تتعامل تجاريا مع سوق الدرب البعيد عنها. ولذلك يؤدي وجود سوق الخوبة، الذي ينعقد في يوم الخميس، إلى حدوث تكامل بينه وبين هذه الأسواق. وعلى هذا فإن تخصيص يوم الخميس ليكون يوم سوق الخوبة لم يأت مصادفة بل عن تخطيط سابق (٨). فإفراد هذا السوق بيوم الخميس أدى إلى إنعدام المنافسة بينه وبين الأسواق الرئيسية الأخرى في الجزء الجنوبي من منطقة جازان وخصوصا سوق الأحد وصامطة والذي ينعقد كل منهما على الترتيب في يوم الأحد ويوم الإثنين. ونجد على العكس أن التوسع الكبير في سوق الخوبة وبروزه كسوق رئيسي يصب في فائدة سوق الأحد وصامطة واللذان يستفيدان كثيرا من حركة تدفق السلع من هذا السوق.

(ز) يلاحظ بشكل عام أن الأسواق الصغيرة تتقارب فيما بينها بينما تتباعد الأسواق الرئيسية. ويتفق وجود التقارب بين الأسواق الصغيرة مع وظيفتها في إشباع حاجات السكان للحصول على المواد الإستهلاكية. وكما سبق القول فإن غالبية حركة التبادل التجاري في الأسواق الصغيرة تتم ضمن المستوى الأول للتبادل. ويتطلب هذا الأمر ضرورة وجود أكثر من واحد من هذه الأسواق في منطقة واحدة لأجل تمكين السكان من الحصول على المواد الإستهلاكية في أكثر من يوم من أيام الأسبوع. ونجد من ناحية أخرى أن التباعد بين الأسواق الرئيسية يساهم في تمكين

كل منها من فرض نفوذه على ظهير ريفي خاص به لا ينافسه عليه سوق رئيسي آخر. ويمكن بهذا كل سوق رئيسي من الإستحواذ على فائض الإنتاج في منطقة ظهير ريفي خاص به.

### حركة التبادل في الأسواق الدورية وعلاقتها بالإنتاج الزراعي في منطقة جازان

يكشف الوصف السابق لعمليات التبادل في السلع أن للأسواق الدورية في حالة منطقة جازان دور مهم في عملية تصريف فائض الإنتاج. فتقوم هذه الأسواق بمهمة مراكز لتجميع السلع المنتجة محليا حيث يتسنى توزيعها خارج مناطق الإنتاج. وتجب الإشارة إلى أن غالبية السلع المنتجة محليا يتم تسويقها عبر هذه الأسواق والتي تعتبر أيضا المنفذ الرئيسي لتسويق صادرات منطقة جازان وخصوصا بالنسبة للحبوب والحيوانات الحية.

وتمثل الكميات التي يتم تصريفها عبر هذه الأسواق نسبة كبيرة من الإنتاج المحلي من المنتجات الزراعية. ويتضح هذا الواقع خصوصا بالنسبة للحبوب والحيوانات الحية والفواكه الجبلية والسمن والعسل والنباتات العطرية ومنتجات الصناعة اليدوية. فيكشف المسح الذي قام به الباحث بين عدد من بائعي القطاع لهذه السلع في الأسواق اليومية في مدن أبى عريش وصييا والأحد أنهم حصلوا على نسبة تتراوح بين ٥٠-٧٠ % من الكميات التي يعرضونها للبيع من منتجين أو وسطاء في يوم السوق الدورى. ويتضح هذا خصوصا في حالة النباتات العطرية والسمن والعسل والمصنوعات اليدوية المحلية. وترتفع هذه النسبة لتصل إلى ٨٠-١٠٠ % فى حالة الحبوب

والحيوانات الحية. ومن الجدير بالذكر أن هاتين السلعتين تشكلان أهم منتجات منطقة جازان من ناحية الكمية والقيمة الاقتصادية.

ويؤيد الرأي الخاص بدور الأسواق الدورية في تصريف الفائض ما وجده الباحث من أن كثيرا من السلع المحلية لا تتوفر بكميات كبيرة ونوعية جيدة في عدد من مدن منطقة جازان إلا في يوم السوق الدورية الخاص بكل مدينة منها. وينطبق هذا بشكل خاص على المناطق الجبلية من جازان ( حبيب، ١٩٩٩، ص ٣٧؛ عريشى، ١٤١٤، ص ٨٨١ ) حيث لايتوفر للسكان الحصول على حاجاتهم الضرورية إلا من خلال الأسواق الدورية.

نخلص من هذا إلى أن للأسواق الدورية دور رئيسي في تشجيع التنمية الزراعية في منطقة جازان. فإضافة إلى تشجيعها على زيادة الإنتاج فإنها تساهم أيضا في ظهور مناطق بها تخصص إقليمي في إنتاج سلع زراعية معينة. كما يمكن للسكان داخل كل جهات هذه المنطقة من الحصول على حاجاتهم من السلع التي لاينتجونها عن طريق هذه الأسواق الدورية. ويؤدي هذا إلى تنشيط حركة التبادل التجاري. وبذلك تساهم الأسواق الدورية في جهود التنمية الزراعية في منطقة جازان بعملها على زيادة الإنتاج وتحقيق تكامل إقليمي بين الأقاليم البيئية المختلفة داخل هذه المنطقة.

وبناء على ماسبق فإن تطوير طاقة وكفاءة هذه الأسواق يؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري للسلع المتداولة بين أقاليم جازان المختلفة. وسوف ينعكس هذا إيجابيا على الإنتاج الزراعي في هذه المنطقة كما سيؤدي إلى ظهور تخصص إقليمي لبعض المناطق في إنتاج سلع معينة. ويستوجب هذا المقصد ضرورة البحث في تقوية الارتباطات المكانية بين الأسواق الدورية المختلفة وبين هذه الأسواق والظهير الريفي التابع لها.

تمكن الباحث، من خلال رصده لكميات السلع التي يتم عرضها للبيع وعدد الباعة في الأسواق الدورية بمنطقة جازان وكذلك من خلال رصد حركة قدوم وتوجه السلع بهذه الأسواق (٩)، من تصنيف الأسواق الدورية في منطقة جازان حسب أحجامها ووظائفها إلى ثلاث فئات هي المحلية والمتوسطة والرئيسية.

وكما تم إيضاحه في الجدول رقم (٣) السابق إيراده فإن المستوى المحلي من فئات الأسواق في منطقة جازان يضم سبعة أسواق. وهذه أسواق صغيرة الحجم تتمثل الوظيفة الأساسية لها في تمكين المستهلكين من الحصول على السلع الضرورية ولهذا يمكن أن يطلق عليها مسمى الأسواق الإستهلاكية. ونجد في المقابل أن القليل من السلع يصدر من هذه الأسواق إلى الأسواق الأخرى. ويلاحظ على أن عددا كبيرا من هذه الأسواق مهدد بالإندثار بسبب التطورات الاقتصادية وبسبب تطور وسائل المواصلات.

وتتشكل الفئة الثانية من الأسواق من عشرة أسواق متوسطة الحجم. ونجد أن نسبة كبيرة من السلع التي تباع في هذه الأسواق تصدر إلى الأسواق الأخرى. وتتكون هذه السلع المصدرة في الغالب من الحيوانات الحية والسمن والعسل والفواكه.

أما الفئة الثالثة من الأسواق فتتكون من سبعة أسواق يمكن تصنيفها على أنها الأسواق الرئيسية في منطقة جازان. وترد السلع إلى هذه الأسواق من مصادر مختلفة داخل المنطقة كما أن كل منها يرتبط تجارياً، عن طريق الباعة المتجولين، مع عدد كبير من الأسواق الدورية الأخرى في المنطقة. وتعتبر أسواق هذه الفئة من أهم أسواق منطقة جازان من حيث دورها في الإقتصاد. فيتم عبر هذه الفئة من الأسواق تسويق الحبوب والحيوانات الحية. كما تخصص هذه الأسواق في كونها القناة الرئيسية لتصدير فائض منطقة جازان من الحبوب والحيوانات الحية والسمن والعسل. وتعتبر هذه الأسواق أيضاً مناطق التصريف

الرئيسية للسلع الإستهلاكية من السمن والعسل والخطور والتي ترد إليها من نطاقى التلال والمناطق الجبلية عبر الأسواق الخاصة بهذين النطاقين.

يتطابق هذا التقييم لأسواق منطقة جازان بشكل عام مع الوصف السابق للمستويات التى يتم بواسطتها تسهيل تصريف السلع بين أسواق جازان الدورية. فنجد أن الأسواق المحلية تختص بالمستوى الأول لتبادل السلع بينما تختص الأسواق المتوسطة بالمستويين الأول والثانى. ونجد أن جميع مستويات التبادل للسلع موجودة فى الفئة الثالثة من الأسواق. ولهذا السبب نجد أن مستوى إرتباط أسواق الفئة الثالثة بالأسواق الدورية الأخرى فى منطقة جازان هو الأكبر. فنجد أن جميع هذه الأسواق تقيم علاقات مع الأسواق الأخرى الأصغر بينما تقتصر علاقات هذه الأسواق الأصغر على أسواق قليلة ومعدلات تدفق بسيطة للسلع.

## الأسواق الأسبوعية والتنمية الإقليمية في منطقة جازان

لايتعارض وجود الأسواق الدورية مع ما تتطلبه الوظائف المركزية للمدن، وفقا لنظرية الأماكن المركزية. وبالتالي فإن مواقع هذه الأسواق تحتفظ بإمكانيات تنمية كبيرة كمراكز تنمية " Growth Centers " للريف المحيط بها. فالمواقع المتوسطة لهذه الأسواق والإرتباطات المكانية، كما يوضحها تدفق السلع والأفراد، التي تربطها بالريف المحيط بها تؤهلها لأن تكون مراكز لتقديم الخدمات الحكومية. وكما يؤكد عريشى ( ١٤١٤، ص ٨٥٤ ) فإن المستوطنات التي تقوم عليها هذه الأسواق تعتبر من أهم المراكز الريفية الصغيرة التي لديها القدرة على خدمة المناطق الريفية المحيطة بها. كما أن مواقع هذه الأسواق يؤهلها لأن تصبح محاور تنمية تقام عليه المشاريع الإقتصادية الموجهة لتنمية الريف. كما يمكن أن تشكل هذه المستوطنات نقاط طرفية وعقد مواصلات مهمتها الربط بين أجزاء المنطقة وتسهيل تنقل الأفراد والسلع بين أطرافها. ومن ثم يساهم الموقع المتوسط لهذه المستوطنات ومركزها الإقتصادي كمحور لحركة التبادل التجاري في هذه المهمة. وقد يكون هذا هو سبب إختيار المستوطنات التي توجد بها مواقع الأسواق الدورية في منطقة جازان لتكون عواصم لمحافظة ومراكز في هذه المنطقة.

وكما يكشف الوصف السابق لمنطقة جازان فإن هذه المنطقة تتوفر على خمسة أقاليم بيئية لكل منها ميزات تفاضلية أدت إلى تخصصه في إنتاج سلع زراعية وطبيعية معينة. ولذلك فإن التخطيط للتنمية الإقليمية في هذه المنطقة، إستناداً على ظروف الموضع، يتطلب قيام مشروعات تنمية تستثمر الميزات التفاضلية لكل إقليم بيئي في هذه المنطقة لأجل التوسع في إنتاج السلع التي يتخصص فيها. ولاشك في أن مثل هذه الإجراءات ستؤدي إلى إنتاج فائض من

المحاصيل الزراعية الأمر الذى يتطلب توفر قنوات لتصريف هذا الفائض بين الأقاليم المختلفة من منطقة جازان من ناحية وبين هذه المنطقة نفسها والأسواق التى تقع خارجها. وتأتى الحاجة هنا لإنشاء مشروعات تنمية ذات علاقة بعنصر الموقع. وتؤدى مثل هذه المشاريع إلى تعزيز الإرتباطات المكانية بين مناطق الإنتاج ومناطق الإستهلاك داخل منطقة جازان وخارجها.

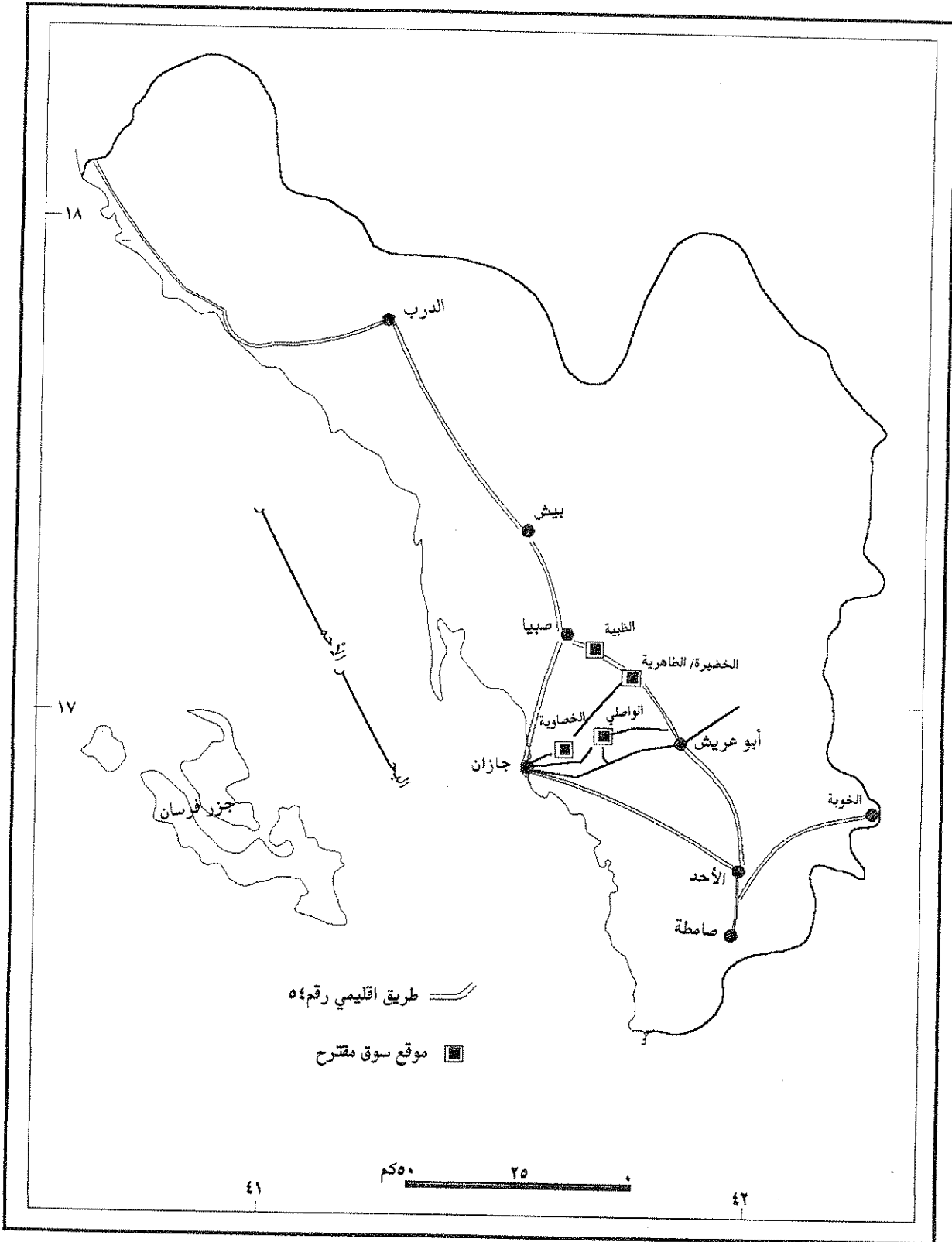
وبناء على ما سبق يرى الباحث أهمية تشجيع قيام عدد آخر من هذه الأسواق فى بعض المستوطنات وذلك لما تقدمه هذه الأسواق من خدمات إقتصادية وإجتماعية للريف المحيط بها. وتُقترح المنطقة الواقعة أسفل وادى جازان كموقع لسوق دورى. ويمكن إختيار إما الواصلى أو محلية، الخصاوية الجنوبية سابقاً، كموقع لهذا السوق (١٠). كما يُقترح إقامة سوق دورى آخر فى المنطقة الواقعة بين مدينتى أبى عريش وصيبيا على أن يتم إختيار إما مستوطنة الظبية على وادى صيبيا أو موقع قريبتى خضيرة/الطاهرية القريب منها كموقع لهذا السوق.

تخلو مناطق هذه المستوطنات من خدمات الأسواق الدورية فى الوقت الذى تقدم مواقعها مميزات جيدة تتفق مع متطلبات نجاح أي سوق دورى. فتتصف هذه المستوطنات بوجودها ضمن مناطق زراعية غنية وذات كثافة سكانية عالية من نطاق تهامة الداخلية. وتتصف هذه المستوطنات أيضاً بأنها ذات مواقع متوسطة بين عدد كبير من المستوطنات وترتبط بخطوط المواصلات الإقليمية الرئيسية داخل منطقة جازان. كما أنها تقع على مسافة قريبة من مدن أبى عريش وصيبيا وجازان والتي هى أكبر مدن المنطقة ( أنظر شكل رقم ٤ ). أما بالنسبة لليومين اللذان يخصصان للسوقين المذكورين أعلاه فإنه من الضروري أن يكونا يومان لايتعارضان مع الجدول الزمنى للأسواق القريبة.



الشكل رقم (٤)

مواقع مقترحة لأسواق دورية جديدة في منطقة جازان



ويمكن إختيار يوم الجمعة للسوق الذى يقع أسفل وادى جازان بينما يخصص يوم الخميس للسوق الثانى. ويعمل هذا الترتيب الزمنى على إندماج السوق الأول ضمن حلقة أسواق أبى عريش وإندماج السوق الثانى ضمن حلقة أسواق صيبا. كما يضمن هذا الإجراء إستمرار نجاح كلا من السوقين فى العمل كسوقين دوريين. ويضمن هذا الإجراء من ناحية أخرى إمكانية إستفادة هذين السوقين الجديدين من الحركة التجارية المتولدة عن الأسواق القريبة منهما فى مدن أبى عريش وصيبا وضمده. إذ يؤدى هذا الإجراء إلى إستفادة كل من السوقين المقترحين من حركة تدفق السلع من تلك الأسواق. ولاشك فى أن وقوع هذين السوقين على مسافة غير بعيدة من مدينة جازان، عاصمة المنطقة، يشكل عاملا مهما يعمل على زيادة فرص نجاحهما بسبب القرب من هذا السوق الإستهلاكى الكبير.

## الخاتمة

يتمثل المحور الأساسى لهذه الدراسة فى التأكيد على أن توظيف الإمكانيات الإنتاجية المتوفرة فى أي إقليم لصالح عملية التنمية الإقليمية يعتمد على مدى توفر مشروعات لتطوير طاقة هذا الإقليم على التبادل التجارى وتيسير حركة السكان على التنقل. وتؤكد هذه الدراسة على أن للأسواق الدورية فى حالة إقليم منطقة جازان دور أساسى فى حركة التبادل التجارى الداخلى والخارجى. ولذلك فإن هذه الأسواق تعد من أهم عوامل تشجيع تطور وتوسع الإنتاج الزراعى فى منطقة جازان بسبب فاعليتها فى تصريف فائض هذا الإنتاج بهذه المنطقة. ولهذا يدعو الباحث إلى المحافظة على هذه الأسواق وتطويرها.

تتطلب مثل هذه الدراسة البحث فى الخصائص الموقعية للإقليم المعنى ودور الموقع فى توفير فرص للتبادل بين أطراف هذا الإقليم وبين الإقليم نفسه والعالم الخارجى. كما تتطلب هذه الدراسة أيضا البحث فى الارتباطات المكانية المتوفرة. ويتم البحث فى هذه الخصائص أيضا لأجل رصد دور هذه الارتباطات فى تسهيل حركة الأفراد مما يمكنهم من المشاركة فى الفعاليات الاقتصادية بشكل يؤدي إلى تحسين ظروفهم الاقتصادية ولأجل الحصول على الخدمات الإجتماعية بطريقة أسهل وأكثر كفاءة.

ويقترح الباحث لهذا أن دراسة ظروف الموقع والموقع الخاصة بأي إقليم يجب أن تشكل خطوة أساسية فى عملية التخطيط للتنمية الإقليمية. فيعتمد نجاح جهود التنمية الإقليمية فى هذا الإقليم على مدى المعرفة المتوفرة عن الإمكانيات التى تقدمها ظروف الموقع والموقع الخاصة بالإقليم المعنى بعملية التنمية. ويمكن توظيف هذه المعرفة فى عملية التخطيط للتنمية الإقليمية لأجل التعرف على نوع المشروعات التى يحتاجها هذا الإقليم. ويتضح أنه بالرغم من

وجود إختلاف فى نوع المشروعات التى تتطلبها الظروف الخاصة بكل من مفهومي الموضع والموقع إلا أنه يوجد تكامل بين الوظائف التى تقوم بها المشروعات الخاصة بكليهما.

ويقدم المثال الخاص بمنطقة جازان فى هذه الدراسة فكرة عما يمكن أن تسهم فيه المعرفة المتوفرة عن ظروف الموضع والموقع فى تكوين فكرة متكاملة عن إمكانيات التنمية الإقليمية فى إقليم ريفى. كما يقدم التحليل الذى قام به الباحث لمستويات وأنماط حركة التبادل التجارى فى الأسواق الدورية بمنطقة جازان، والنظام الدقيق الذى تركز عليه هذه الحركة، فكرة جيدة عن النظام التقليدى للتبادل التجارى وكيف يتم من خلاله توظيف عنصرى الموقع والموضع لتسهيل عملية التبادل التجارى.

وبناء على ما سبق يؤكد الباحث على أنه يمكن توظيف هذا النظام التقليدى للتبادل التجارى لخدمة عملية التنمية الإقليمية فى هذه المنطقة. فكما يكشف هذا التحليل أن لهذه الأسواق دور مميز فى تشجيع الإنتاج. كما أن مواقع هذه الأسواق يمكن أن يتم تطويرها لتصبح مراكز ريفية تقام بها مشروعات لتقديم الخدمات الإجتماعية لسكان الريف بالمنطقة.

وأخيرا تشكل هذه الدراسة دعوة إلى وضع دراسات فى التنمية الإقليمية تعتمد على فهم عميق لظروف الموضع الداخلية وعلى ظروف الموقع. ويتطلب هذا توفر فهم عميق لعوامل الإنتاج الطبيعية فى الإقليم المستهدف بعملية التنمية الإقليمية كما يتطلب فى نفس الوقت دراية واسعة بعنصر المكان والعلاقات المكانية داخل هذا الإقليم.

## الهوامش

(١) كان من رأي الباحث عند إلقائه هذا البحث خلال الندوة الجغرافية السادسة للجامعات السعودية إطلاق مسمى " الوضع " كترجمة للمصطلح الإنجليزي " Situation ". ولكن نزولاً عند رأي السادة المحكمين وعدد آخر من الزملاء الجغرافيين الذين حضروا وقت إلقائي هذا البحث فقد تم تبني مصطلح " الموقع " في هذا البحث.

(٢) يجب ملاحظة أن مفهوم الموضوع يقتصر على البحث في الجوانب الخاصة بالدراسات الإيكولوجية بينما يقتصر مفهوم الوضع على دراسات التحليل المكاني. أنظر: ( Ullman, 1973 )

(٣) هذان هما كتابا الجغرافيا دعامة التخطيط، صلاح الدين على الشامي، و التخطيط الإقليمي، فؤاد محمد الصقار.

(٤) دراسة حسن عبد القادر صالح " علم الجغرافيا بين النظرية والتطبيق " دراسات، مجلة المعهد العربي ( ١٩٩٢ ). أنظر خصوصاً في الصفحة ٢١٨.

(٥) يعتمد هذا الجدول على معرفة مباشرة للباحث بمنطقة جازان. وتيسرت هذه المعرفة للباحث من خلال زيارات متكررة ومسح حقلى لمناطق ممثلة للنطاقات البيئية المختلفة حيث تم التعرف على ظروف الإنتاج فى كل نطاق فى هذه المنطقة. وتضمن المسح الحقلى زيارات إلى غالبية الأسواق الدورية فى منطقة الدراسة حيث قام الباحث بعملية رصد لحركة السلع فى هذه الأسواق للتعرف

على مصادر قدوم السلع التي يتم تداولها وإتجاهات تصريفها. وأتاح هذا العمل الحقلى للباحث التعرف على وجود فائض وعجز بتحليل بيانات السلع التي ترد إلى هذه الأسواق.

(٦) أتبع تجار أبى عريش قديما جدولا شبيها بهذا أستمروا على العمل به حتى فترة التوسع فى إستخدام السيارات فى منطقة جازان. وكان غالبية هؤلاء التجار ينتقلون حسب هذا الجدول بين أربعة من الأسواق الرئيسية فى تهامة وهى على التوالى مدينة جيزان والأحد وصيبيا ثم أبو عريش. وقد حل سوق بيش مكان سوق مدينة جيزان فى جدول زيارتهم فى فترة متأخرة. وكان هؤلاء التجار يخصصون سابقا يوم الخميس لزيارة سوق العارضة والذي كان من أكبر أسواق منطقة جازان فى تلك الفترة. فكان يستمر العمل فى هذا السوق من فجر يوم الخميس حتى قرب وقت العشاء من نفس اليوم ( الشيخ عبده بن على قاسم ).

(٧) يتأثر هذا السوق كثيرا بحركة التجارة الدولية عبر الحدود مع اليمن هبوطا وصعودا.

(٨) ضاعفت الأحوال السياسية السابقة على قيام الدولة السعودية، والتي كانت تتصف بإنعدام الأمن على الطرق ووجود حالة من الحرب بين مناطق جازان المختلفة، من ضرورة ظهور سوق الخوبة. فقد كان من الصعب لهذه الأسباب على تجار سوقي الأحد وصامطة أن يكون لهم أي تعامل تجاري مع سوق الدرب البعيد عنهم. وشكل سوق العارضة البعيد نسبيا عنهما بديلا محتملا. على أن تخلف وسائل المواصلات قديما جعل من الصعب على هؤلاء التجار التردد على سوق العارضة، الذي يقع فى منطقة الظهر الريفى الخاص بسوق أبو عريش. أدت هذه الظروف إذا إلى حتمية ظهور سوق الخوبة فى موقعه الحالى

وذلك منذ فترة بعيدة. وقام هذا السوق ليخدم حاجة التبادل بين نطاق تهامة ونطاق التلال وجبال جازان. وكان سوق الخوبة يقوم أيضا بدور كبير في إيصال فائض إنتاج جبل رازح اليمنى، الذى يقع تماما فى الجانب الآخر من الحدود، إلى أسواق تهامة منطقة جازان. ولذا فإن إختيار يوم الخميس ليكون يوم إنعقاد سوق الخوبة لم يأت مصادفة بل عن تخطيط سابق. فإنفراد هذا السوق بيوم الخميس أدى إلى إنعدام التنافس بينه وبين أسواق مدن جازان والأحد وصامطة وأبو عريش والتي ينعقد سوق كل منها على الترتيب فى أيام السبت والأحد والإثنين والأربعاء. وبهذا كان من الممكن على تجار هذه الأسواق، وخصوصا تجار الأحد وصامطة، من التردد على سوق الخوبة ضمن جدول زياراتهم الأسبوعية على الأسواق الأخرى.

(٩) أعتمد الباحث على وسيلة تعداد عدد بائعى الحبوب وعدد رؤوس الأغنام والأبقار التى تباع فى كل سوق. كما تم بالإضافة إلى هذا القيام بتعداد عدد البائعين لجميع أصناف السلع فى عدد من الأسواق.

(١٠) يتفوق هذا الموقع على مواقع أخرى محتملة بتوفره على مزايا أكبر. فالموقع المتوسط لمستشفى الملك فهد يمكن أن يكون مناسبا لإنشاء سوق دوري. ولكن يخلو هذا الموقع من توفر مستوطنات ومناطق إنتاجية قريبة منه كما أن هذا المستشفى لا يقع فى منطقة مفترق طرق. أما بالنسبة لموقع مستوطنة الكربوس فإن هذه المستوطنة، بالرغم من قربها النسبى من مدينة جيزان ووقوعها على مفترق طرق مهمة، فإنها تخلو من وجود كثافة سكانية عالية فى المنطقة المحيطة بها مباشرة.

## مصادر البحث

### أولاً: المصادر العربية

- حبيب، محمد عبد الكريم (١٩٩٨)، " الأبعاد المكانية للتنمية الريفية في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية على منطقة جازان. " العقيق. المجلد رقم ٩، ص ص : ٢٠٧-٢٣٤
- حبيب، محمد عبد الكريم (١٩٩٩)، الأسواق الدورية في منطقة جازان: دراسة تحليلية عن التنظيم المكاني والدور الإقتصادي. بحوث جغرافية. الجمعية الجغرافية السعودية، رقم ٣٥
- الشامي، صلاح الدين على (١٩٧٦)، الجغرافيا دعامة التخطيط، الإسكندرية: منشأة المعارف.
- صالح، حسن عبد القادر (١٩٩٢)، " علم الجغرافيا بين النظرية والتطبيق: دراسة لدور الجغرافيا العربية في تنمية الموارد. " دراسات، العدد ٦٩.
- الصقار، فؤاد محمد، ( ١٩٧٣ )، التخطيط الإقليمي. الإسكندرية: منشأة المعارف.



- عريشى، على بن محمد شيبان، (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م). "سوق الداير  
الأسبوعى: دراسة جغرافية تحليلية فى أهميته كمركز خدمة وتنمية ريفية بالقطاع  
الجبلى بمنطقة جازان. " بحوث مختارة من الندوة الجغرافية الخامسة لأقسام  
الجغرافيا بجامعة الملك سعود، الرياض، جامعة الملك سعود، ص ص : ٨٤٧-

٩٤٠

- وزارة الزراعة والمياه (بدون تاريخ)، وزارة الزراعة والمياه، إدارة تنمية  
المياه، قسم الهيدرولوجيا فى صبيا، بيانات غير مطبوعة.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Broeke, Jan O. M. (1965). *Geography: Its Scope and Spirit*. Columbus, Ohio: Charles E. Merrill Books, Inc.
- Fugile, Keith Owen. (1991). "Vent-for-Surplus as a Source of Agricultural Growth in Northeast Thailand, 1958-1980." *The Journal of Developing Areas*. 25:3, PP. 331-46.
- Gore, Charles (1984). *Regions in Question: Space, Development Theory and Regional Policy*. London: Methuen.
- Grigg, David (1984). *An Introduction to Agricultural Geography*. London: Hutchinson.
- Hardwick, Susan Wiley and Holtgrieve, Donald G. (1990). *Patterns on Our Planet: Concepts and Themes in Geography*. N. Y.: Merrill Publishing Company.
- Healey, Michael J. and Ilbery, Brian W. (1990). *Location and Change: Perspectives on Economic Geography*. Oxford: Oxford U. Press.
- Johnson, E. A. J. (1970). *The Organization of Space in Developing countries*. Cambridge, Mass.: Harvard U. Press
- Lowe, John and Pederson, Elder (1983). *Human Geography: An Integrated Approach*. N. W.: John Wiley and Sons.
- Ullman, Edward L. (1980). "Geography as Spatial Analysis." In Edward L Ullman, *Geography as Spatial Interaction*. PP. 13-27. Seattle: U. of Washington Press.
- Ullman, Edward L. (1973). "Ecology and Spatial Analysis." *Annals of the AAG*. 63:2, PP. 272-273.

Ullman, Edward L. (1960). "Geographic Theory and Underdeveloped Areas". In Norton Ginsburg, Ed. PP. 26-32. Essays on Geography and Economic Development. University of Chicago, Department of Geography.

Wagner, Horst-Gunter (1990). "A Road Building Project in the Sahel Region of Mali (Gourma) as an Instrument of Development: Spatial-Economic Effects upon Traditional Subsistence Economies." Applied Geography and Development. Volume 36, PP. 31-44.

Wilder, Margaret G. (1985). "Site and Situation Determinants of Land Use Change: An Empirical Example." Economic Geography. 61:4, PP. 332-44.

Wrigley, E. A. (1965). "Changes in the Philosophy of Geography." In Richard J. Chorley and Peter Haggett, (Eds.) Frontiers in Geographical Teaching. London: Methuen & Co. Ltd. PP.13-15.

Wulf, Rainer (1978). "On the Concept of Rural Development." Economics. Volume 17, PP.63-80.

Yeates, Maurice and Garner, Barry (1980). The North American City. Third edition. N. Y. : Harper & Row, Publishers.